التقرير السنوي لعام 2023

التجـارة

إطلاق العنان للاستراتيجيات المستدامة من أجل الشعوب والكوكب والازدهار

الأمم المتحدة

مـؤتمـــــر الأمـــــم المتحـــــدة للتجـــــارة والتنـمـيـــــة

التقرير السنوي لعام 2023

التجـارة

إطلاق العنان للاستراتيجيات المستدامة من أجل الشعوب والكوكب والازدهار

الأمم المتحدة

جنيف، 2024

تصدير من الأمينة العامة

6

الأونكتاد في عجالة

8

القيادة العليا

10

مكتب الأمينة العامة

12

أبرز الملامح الإدارية

20

دعم الدول الأعضاء

24

الاتصالات والعلاقات الخارجية

26

المنشورات الرئيسية

28

شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

32

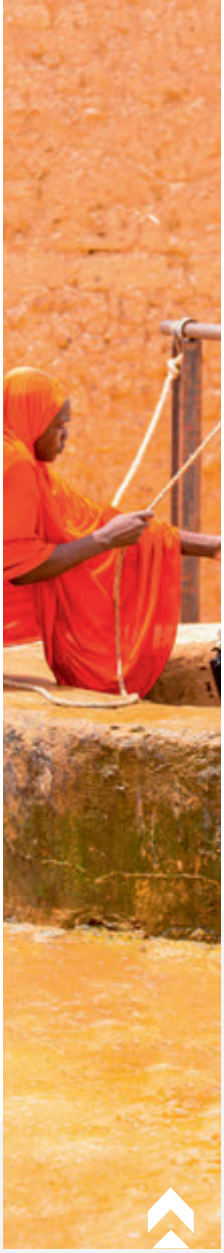

شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية

38

شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية

44

شعبة الاستثمار والمشاريع

52

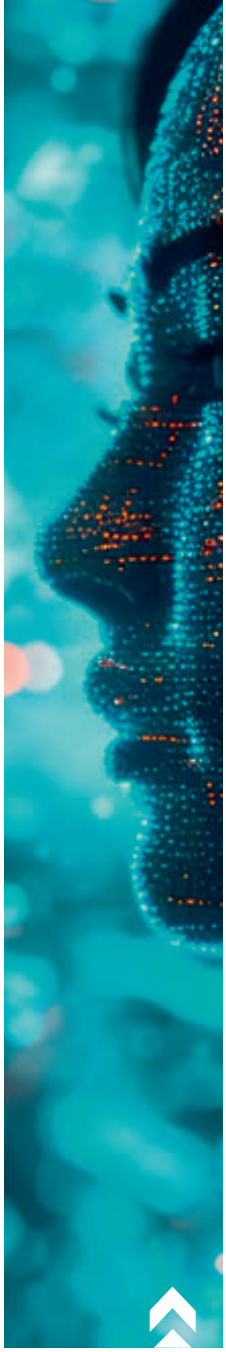

شعبة التكنولوجيا واللوجستيات

60

إحصاءات الأونكتاد

70

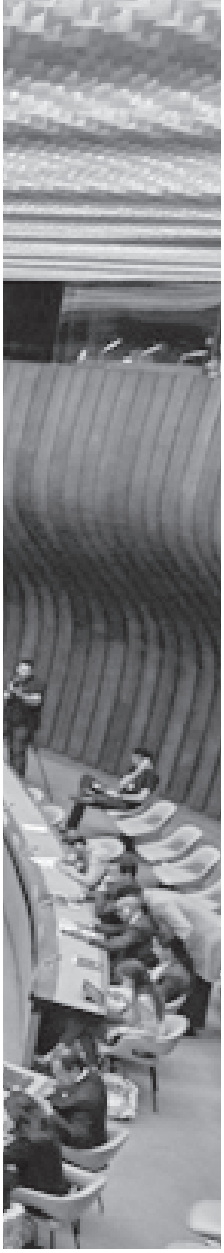

مكتب نيويورك

76

المكتب الإقليمي لأفريقيا

80

ريبيكا غرينسبان
الأمينة العامة للأونكتاد

تصدير

مثّل عام 2023 مشهداً معقداً حافلاً بتحديات عالمية، معرضاً قدرتنا على الصمود للاختبار وكاشفاً في الوقت نفسه النقاب عن فرص جديدة للتعاون. ولئن بدا أنَّ بعض الاقتصادات قد اجتازت مرحلة "الهبوط الناعم"، فإنّ بلدان نامية عديدة لا تزال تعاني بشكل غير متناسب وما برح ضعف النمو والاستثمار والتجارة والحروب وأعباء الديون المتزايدة وأزمة المناخ المستمرة تؤكد الحاجة إلى نبذ التهاون وإحداث تغيير تحويلي.

وطوال هذه الاضطرابات، لم يظل الأونكتاد صامداً فحسب، بل وواصل مسيرته وتكيّف لتلبية الاحتياجات التي ما فتئت تتطور. وفي هذه الأوقات الشديدة الأهمية، زدنا مجموعة أدوات التعاون التقني لدينا وحدثناها وسلطنا الضوء على الاتجاهات العالمية الناشئة، مستعينين في ذلك ببحوث عالمية المستوى وزدنا قدرتنا على بناء توافق في الآراء رسوخاً.

وفي عام 2023، أصدرنا أكثر من 146 تقريراً، من بينها تقاريرنا السبعة الرئيسية[1] التي استكشفت هذه القضايا المعقدة وتراوحت بين "الصفقة الزرقاء" لحماية موارد المحيطات وتحديث الفجوة التمويلية في أهداف التنمية المستدامة في العالم النامي والإمكانات التي تتمتع بها المعادن الحرجة في أفريقيا لإحداث التحول الهيكلي وقياس الجغرافيا السياسية التجارية وتوفير البيانات في الوقت المناسب وفي وقت مبكر للمفاوضات في البحر الأسود وإماطة اللثام عن أزمة الديون المستفحلة في الجنوب العالمي. وعلى المنوال نفسه، أُنجز، في متم عام 2023، تقرير الأونكتاد السنوي عن المساعدة التي تقدمها المنظمة إلى الشعب الفلسطيني، عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 22/77. ويسلط هذا التقرير الضوء على الوضع المحفوف بالمخاطر الذي كان يعيش فيه الشعب الفلسطيني حتى قبل بدء الصراع الحالي واندلاع الأزمة الإنسانية.

وفي الوقت نفسه، بدأت الإصلاحات التي أُجريت في عام 2022 لتعزيز قدرة الأونكتاد الإحصائية تؤتي أكلها في العام الماضي، فتحققت مخرجات مهمة في مجالات مثل ما بعد الناتج المحلي الإجمالي وتمارين تقدير تكاليف أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني وقياس أوجه التآزر في مسارات الانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة. ونحن نسعى إلى جانب ذلك لتعزيز دورنا بصفتنا أوصياء للأمم المتحدة في قياس مدى التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحليله.

وانعقد الاتفاق مع أصحاب المصلحة المعنيين على مبادرة لوضع استراتيجية شاملة للدول الجزرية الصغيرة النامية من المقرر تقديمها في عام 2024. وبدأ الفريق العامل المشترك بين الشُعب المعني بالسياسات الجنسانية الذي أُنشأ في عام 2022 بعقد مشاورات على مستوى الخبراء مع واضعي السياسات والأكاديميين الذين يعكفون على دراسة التجارة والتنمية من منظور جنساني، سعياً لإعداد تحليل أقوى للمنظور الجنساني وللتجارة.

وفي العام الماضي، أكد تصميمنا على التطور بفضل التعاون على التزامنا بإيجاد، فعملنا بشكل وثيق مع مكتب الأمين العام في نيويورك ووكالات الأمم المتحدة الأخرى واللجان الاقتصادية الإقليمية، وهو عمل يتجلى في مشاركتنا في تأليف تقرير "عالم مثقل بالديون"، فضلاً عن إعداد ثلاثة موجزات سياسات متميزة في إطار التحضير لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيتناول ما بعد الناتج المحلي الإجمالي والهيكل المالي الدولي والاتفاق الرقمي العالمي. وأتاحت لنا مشاركتنا المتزايدة في المنتديات الدولية، مثل مجموعة العشرين ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الثامن والعشرين (مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين) ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، وضع وجهات نظر البلدان النامية في صدارة المناقشات العالمية، وهي مهمة عززتها مداولات مجلس إدارتنا - والمنتديات واللجان ذات الصلة - الذي يزداد قدرة على بناء توافق الآراء.

(1) *تقرير الاقتصاد الرقمي وتقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا وتقرير استعراض النقل البحري والتكنولوجيا والابتكار وتقرير أقل البلدان نمواً وتقرير التجارة والتنمية وتقرير الاستثمار العالمي.*

وبفضل مشاركة دولنا الأعضاء مشاركة أقوى وتفاعلها تفاعلاً أشد، عقدنا، في العام الماضي، 245 اجتماعاً حكومياً دولياً، مقابل 198 اجتماعاً في عام 2022. وازداد عدد الأشخاص الذين يحضرون اجتماعاتنا بسرعة أكبر - واقترن ذلك بزيادة كبيرة في عدد المسجلين في الأحداث مقارنة بعام 2022 فبلغ 526 18 في عام 2023 (زيادة بنسبة 42 في المائة) مقابل 986 12 في عام 2022. وعقدنا دورات تعريفية للمندوبين الجدد. وجرى تنسيق هذه الدورات مع مختلف شُعب الأونكتاد لتزويد المندوبين الجدد بمعلومات شاملة عن عمل آلية المنظمة الحكومية الدولية.

وفي الوقت نفسه، زدنا مشاركتنا في جهود بناء التوافق في نيويورك عمقاً، فكان للأونكتاد دور فعال في بناء توافق في الآراء في اللجنة الاقتصادية والمالية التابعة للجمعية العامة (اللجنة الثانية) بشأن قضايا إنمائية رئيسية عديدة. وتولى الأونكتاد زمام المبادرة في إعداد وتقديم تقارير الأمين العام للأمم المتحدة عن القرارات التالية: التجارة الدولية، والسلع الأساسية، والاستثمار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، والاقتصاد الإبداعي، والقدرة على تحمل الديون، والتدفقات المالية غير المشروعة. وفضلاً عن ذلك، قدم الأونكتاد دعماً مباشراً للمفاوضات التي استمرت شهراً كاملاً وتناولت سبعة قرارات من أصل 41 قراراً نظرت فيها اللجنة الثانية خلال دورتها الثامنة والسبعين.

وزدنا أيضاً مشاركتنا الاستراتيجية مع القطاع الخاص - مع غرفة التجارة الدولية في مبادرة البحر الأسود والقطاع البحري للدفع باتجاه التحول إلى الوقود المستدام ومجتمع الاستثمار في منتدانا للاستثمار العالمي - وذلك إيماناً منا بأنهم أيضاً يؤدون دوراً حيوياً في تشكيل ملامح مستقبل أفضل. وبفضل هذه الشراكات، لم تعد أبحاثنا وتحليلاتنا مجرد حبر على ورق في التقارير التي لا ندخر جهداً في إصدارها، بل أصبحت تشكل الاستجابات اللازمة للتصدي لما نواجهه من تحديات.

إنَّ مقياس فعاليتنا يكمن في قدرتنا على التواصل الفعال، ففي العام الماضي حقق الأونكتاد إنجازات جديدة فتجاوز عتبة المليون في تنزيل المنشورات واستقبلنا أكثر من ثمانية ملايين زائر لموقعنا الإلكتروني وتواصلنا مع زهاء مليون متابع على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، أحرزنا أيضاً تقدماً ملموساً في إنشاء علامة تجارية متجددة تدار استراتيجياً قبل ذكرى تأسيس المنظمة الستين التي تحل في حزيران/يونيه 2024.

ولا يزال الطريق أمامنا محفوفاً بالمخاطر، ولكننا نستمد الأمل من عملنا وشراكاتنا والتزامنا بولايتنا. وإذ تقترب خطانا من ذكرى تأسيسنا الستين التي تحل في عام 2024 ومن الأونكتاد السادس عشر في عام 2025، نشعر بالحيوية والتصميم أكثر من أي وقت مضى على النهوض بالتجارة والتنمية للجميع. إنَّ المستقبل رهين بقدرتنا الجماعية على الارتقاء إلى مستوى التحدي. وسيكون الأونكتاد في طليعة هذا الجهد.

ريبيكا غرينسبان
الأمينة العامة للأونكتاد

195

دولة عضو

513

موظفاً

$79,3

مليون دولار
للميزانية العادية

$59

مليون دولار
من نفقات التعاون التقني

244

منشوراً ومواد بحثية وتحليلية
ووثائق برلمانية

219

مشروعاً في 74 دولة

الأونكتاد في عجالة

يمثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الهيئة الرائدة في الأمم المتحدة التي تتعامل مع التجارة والتنمية.

الأونكتاد هيئة حكومية دولية دائمة أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1964، وهي تضم في عضويتها 195 دولة **وتعد أحد أكبر الهيئات في منظومة الأمم المتحدة.**

ويدعم الأونكتاد البلدان النامية لتتمكن من جني فوائد العولمة بشكل أعدل وأنجع، مقدماً تحليلات اقتصادية وتجارية عالمية المستوى وميسِّراً العمليات الحكومية الدولية والتوصل إلى توافق في الآراء **ومنفذاً أكثر من 200 مشروع مساعدة تقنية في أكثر من 70 دولة.** ويساعد الأونكتاد البلدان على تسخير التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، داعماً البلدان في مواجهة التحديات الملحة، مثل ارتفاع الديون **وعدم المساواة وتغير المناخ**، وعاملاً على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

يقع مقر **الأونكتاد** في **جنيف** وله مكاتب إقليمية في **نيويورك** و**أديس أبابا**

وتتولى الأمينة العامة للأونكتاد، ريبيكا غرينسبان، تنسيق **فريق الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل** الذي يسخر الحلول في مضمار السياسات لمساعدة الاقتصادات، لا سيما أشدها ضعفاً، على مواجهة أزمات الغذاء والطاقة والتمويل المتتالية التي اندلعت في أعقاب الحرب في أوكرانيا.

والأمينة العامة، **ريبيكا غرينسبان**، خبيرة اقتصادية ونائبة رئيس كوستاريكا السابقة ومدافعة مشهورة عن التنمية البشرية. **وهي أول امرأة تتولى منصب الأمين العام للمنظمة.**

القيادة العليا في عام 2023

الأمينة العامة

نائب الأمينة العامة

رئيس ديوان الأمينة العامة ومدير
دائرة دعم البرامج والإدارة

مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً
والبرامج الخاصة

مدير شعبة العَولمة
واستراتيجيات التنمية

مديرة بالنيابة
شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية

مدير شعبة الاستثمار والمشاريع

مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات

الموظف المسؤول عن دائرة الإحصاءات

مدير دائرة الدعم والتواصل
الحكوميين الدوليين

© **مؤسسة الأمم المتحدة/سارة كيرينز** | تسلمت الأمينة العامة للأونكتاد، ريبيكا غرينسبان، (في الصورة إلى اليسار) جائزة أبطال الأمم المتحدة في نيويورك في 16 تشرين الثاني/نوفمبر، مكافأة لها على العمل الذي قادته في تحقيق مبادرة البحر الأسود ومذكرة التفاهم الموازية لها المبرمة بين الاتحاد الروسي والأمم المتحدة

مكتب الأمينة العامة

كان عام 2023 عاماً حافلاً بالتحديات، بيد أنه كان عاماً تحويلياً في حالة الأونكتاد.

ولم يكن العالم وقتها قد اجتاز دائرة المخاطر تماماً، على نحو ما تبين لنا من العواقب المستمرة والواسعة النطاق التي أسفرت عنها الأزمات المتتالية التي عانى منها العالم منذ جائحة كوفيد-19. وتضاف هذه التحديات إلى قضايا ملحة، مثل ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء واضطرابات سلاسل الإمداد واستفحال أزمة الديون والمناخ، وكلها عوامل تؤثر في البلدان النامية أيما تأثير.

وبقيادة الأمينة العامة ريبيكا غرينسبان، ضاعف الأونكتاد جهوده لمناصرة الاقتصادات النامية في الساحة العالمية، مواصلاً النهوض بركائز عمله الثلاث في مجالات البحث والتحليل وبناء توافق الآراء والتعاون التقني.

وطوال العام، ساهم الأونكتاد في إصلاحات الهيكل المالي الدولي الأساسية، مقدماً قيادة فكرية في السياسات العالمية المتعلقة بالتجارة والاستثمار والتكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، أسرع الأونكتاد بخطى تنفيذ ميثاق بريدجتاون، متبعاً في ذلك ممارسات الإدارة القائمة على النتائج.

وعمل الأونكتاد أيضاً على إدراج المنظورات الجنسانية في ولايته الواسعة النطاق، ساعياً إلى تحقيق هدف مزدوج ألا وهو إزالة الحواجز التي تواجهها المرأة بشكل خاص عند مشاركتها في التجارة وتحقيق مزايا تجارية أكثر إنصافاً وشمولاً.

الأمينة العامة ريبيكا غرينسبان: حضور عالمي قوي وجدول أعمال واسع النطاق

في عام 2023، واصل الأونكتاد زيادة مشاركته في مختلف الأحداث العالمية الرفيعة المستوى.

في شهر أيار/مايو، رافقت الأمينة العامة، ريبيكا غرينسبان، الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، إلى قمة مجموعة الدول السبع التاسعة والأربعين التي عقدت في هيروشيما باليابان وانصبت المناقشات فيها على الجنوب العالمي.

وفي حزيران/يونيه، وكجزء من الوفد الرسمي للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، انضمت رئيسة الأونكتاد إلى مؤتمر قمة باريس المعني بوضع ميثاق مالي عالمي جديد الذي ركز على استنباط حلول تجعل الأنظمة المالية العالمية أكثر عدلاً وفعالية واستجابة.

وفي أيلول/سبتمبر، قادت الأمينة العامة للأونكتاد وفداً من المنظمة إلى الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وأثناء وجودها هناك، انضمت الأمينة العامة غرينسبان إلى قادة العالم في الضغط لتوفير التمويل اللازم للوفاء بوعد أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واقترن ذلك بتحديد ما يستطيع المجتمع الدولي اتخاذه من تدابير ملموسة حقاً لتعزيز الاستثمار وإعادة هيكلة الديون والسيولة والتمويل الطارئ للبلدان النامية.

وشاركت رئيسة الأونكتاد أيضاً في مجموعة من الفعاليات رفيعة المستوى لمناصرة سياسات التجارة والتنمية التي تدعم البلدان النامية في التصدي للأزمات العالمية المتفاقمة والمعقدة الناجمة عن تغير المناخ والحرب في أوكرانيا، في عالم ما بعد كوفيد-19.

© الأونكتاد | الأمينة العامة للأونكتاد ريبيكا غرينسبان تخاطب حوار قادة قمة التنمية المستدامة لعام 2023 في 19 سبتمبر/أيلول، ممثلة لمنظومة الأمم المتحدة.

تشكيل الأونكتاد ليكون قوة لإحداث التغيير الحقيقي

ظلَّ الأونكتاد في عام 2023، تحت قيادة الأمينة العامة غرينسبان، يثبت أنَّه ليس مؤتمراً ومركزاً فكرياً فحسب، وإنما قوة تسعى لإحداث تغيير إيجابي في العالم الحقيقي، فمن خلال أكثر من 200 مشروع تعاون تقني في ما يزيد عن 70 بلداً، ناهيك عن المساهمة في فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، سعى الأونكتاد إلى حشد الدعم لمواجهة بعضٍ من أشد التحديات الإنمائية تعقيداً في العالم.

وأنشأ الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل في آذار/مارس 2022 للتصدي لأزمات الغذاء والطاقة والتمويل غير المسبوقة في العالم.

وتولت الأمينة العامة للأونكتاد، ريبيكا غرينسبان، مهمة تنسيق عمل هذا الفريق الذي يتألف من ثلاثة مسارات عمل تتناول الغذاء والطاقة والتمويل. وتشارك الأونكتاد في قيادة مسار العمل المالي.

ومن خلال هذا الفريق، واصل الأونكتاد العمل بشكل وثيق مع المكتب التنفيذي لمكتب الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك وقدم مدخلات حاسمة. ورافق الأمين العام للأمم المتحدة إلى أحداث شديدة التأثير، مثل قمة مجموعة السبع في هيروشيما ومؤتمر قمة باريس المعني بوضع ميثاق مالي عالمي جديد.

وفي عام 2023، أصدر الفريق تقريرين: أحدهما عن مواطن الضعف العالمية المتعددة الأبعاد في مجالات الوقود والغذاء والمالية وتناول الأخر تفاقم الدين العام العالمي الذي وصل إلى مستوى قياسي بلغ 92 تريليون دولار في عام 2022. وأشار التقرير إلى أنَّ قرابة 3,3 مليار شخص يعيشون في بلدان تنفق على خدمة ديونها أكثر مما تنفق على الصحة أو التعليم.

ويتيح التقرير الثاني المعنون *عالم مثقل بالديون: عبء متزايد على الرخاء العالمي* منصة مبتكرة قائمة على البيانات توحد المعرفة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الديون ويساهم فيها الأونكتاد وفريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة.

ويتيح *عالم مثقل بالديون* مجموعة أدوات على الإنترنت تمكِّن واضعي السياسات من الاطلاع على وضع ديون البلدان ورد ذكرها على نطاق واسع على لسان قادة عالميين وفي وسائل الإعلام العالمية.

ويندرج التقرير في قائمة المرشحين النهائيين لجائزة الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2023 في فئة الأمم المتحدة 2,0 - خمسة محاور للتغيير.

الأونكتاد بصفته كياناً واحداً: نتائج الأداء المشترك بين الشُعب

طوال العام، كان لمكتب الأمينة العامة دور فعال في قيادة الجهود المشتركة بين الشُعب، مبدئاً حرصه على مساهمة الأونكتاد في المحادثات العالمية التي تتناول التجارة والتنمية تناولاً متماسكاً ومنسقاً.

وفي مضمار المسائل ذات الصلة بإصلاحات النظام المالي الدولي، أنشأ الأونكتاد واجهة بينية جديدة تجمع خبراء من مختلف الشُعب وتعاون في الوقت نفسه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

وعزَّز هذا التآزر مشاركة الأونكتاد مع مجموعة العشرين، فحصل على مقعد في اجتماعات وزراء المالية وفي مسار شيربا وأشرف على وضع جدول الأعمال والمفاوضات.

وكان لهذا التعاون ضلع أيضاً في أن يتبوأ الأونكتاد موقعاً استراتيجياً في المناقشات المفضية إلى مؤتمر قمة باريس المعني بوضع ميثاق مالي عالمي جديد ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023 ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024.

وأمَّا في مجالي البيئة وتغير المناخ، فاجتمع خبراء من شُعب عديدة للتحقق من اتساق السياسات والمقترحات المقدمة في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين التي تشمل قضايا موضوعية رئيسية، من بينها التمويل والاستثمار في مجال المناخ وإزالة الكربون من سلسلة الإمداد والمعادن الحيوية والاقتصاد الأزرق ومعالجة التلوث البلاستيكي.

ولأول مرة، خصص مؤتمر الأمم المتحدة السنوي بشأن المناخ يوماً كاملاً للتجارة وشهد إنشاء جناح تجاري مشترك عقد في إطاره الأونكتاد شراكة مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية وغرفة التجارة الدولية.

وفي مضمار دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، وضع الأونكتاد استراتيجية يشارك فيها خبراء من مختلف الشُعب تتضمن تدخلات متعددة يُبتغى منها مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي اندماجاً أفضل وتعزيز قدرتها على الصمود الاقتصادي وتشجيع النمو الشامل والمستدام.

وأُنجزت الاستراتيجية واستعرضتها مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية ومقرها جنيف ومن المتوقع أن تبدأ البرامج التجريبية ذات الصلة بها في أقرب وقت مستطاع.

الأونكتاد في ثوب جديد في الذكرى السنوية الستين المقبلة

استشرافاً للعام المقبل، سيحتفل الأونكتاد بمرور 60 عاماً على إنشائه. ومن المقرر أن تقام الاحتفالات الرسمية في الفترة من 12 إلى 14 حزيران/يونيه 2024 في قصر الأمم في جنيف، برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش.

وبدأت الاستعدادات للاحتفال فعلاً في عام 2023 بالتواصل مع رؤساء الدول وواضعي السياسات وكبار الاقتصاديين والخبراء في مؤسسات عالمية مرموقة.

وستسعى الأنشطة إلى إجراء مناقشات مجدية تتناول ولاية المنظمة، ولا سيما التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وتؤكد بث الحيوية في أوصال الأونكتاد واستعداده استعداداً جيداً لدعم الدول الأعضاء في خضم تحديات عديدة نواجهها في حقبة جديدة.

الأمينة العامة للأونكتاد | ريبيكا غرينسبان تتحدث في 4 كانون الأول/ديسمبر 2023، أثناء افتتاحها للحدث الأول "يوم التجارة" في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين المنعقد في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

نائب الأمينة العامة بيدرو مانويل مورينو

يصادف عام 2023 حلول أول عام كامل منذ تولي نائب الأمينة العامة، بيدرو مانويل مورينو، مهام منصبه الحالي بعد أن عينه الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في هذا المنصب في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

أبرز أنشطة نائب الأمينة العامة طوال العام

المناسبات الرئيسية لإلقاء الكلمات

في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً الذي عُقد في الفترة من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023 في الدوحة، بقطر، دعا نائب الأمينة العامة مورينو إلى اتخاذ إجراءات جريئة وإلى التعاون الإنمائي لتعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة في أشد الاقتصادات ضعفاً في العالم.

وكان التمويل والاستثمار في صميم العديد من الكلمات التي ألقاها. وفي نيسان/أبريل، ألقى نائب الأمينة العامة كلمة أمام منتدى تمويل التنمية الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في نيويورك.

وشدد نائب الأمينة العامة على أهمية تكثيف الجهود لإصلاح هيكل الديون السيادية والاستفادة من سوق التمويل المستدام للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وذكر، في تشرين الأول/أكتوبر، في قمة تشينغداو الرابعة للشركات متعددة الجنسيات، أنَّ الشراكات والاستثمار يمثلان مفتاح التصدي لتحديات اليوم.

© الأونكتاد| نائب الأمينة العامة، بيدرو مانويل مورينو، يتحدث في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في حفل افتتاح قمة تشينغداو الرابعة للشركات متعددة الجنسيات في الصين.

وفي كلمة ألقاها نائب الأمين العام في اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في جنيف، بسويسرا، شدد على الحاجة إلى توسيع نطاق التمويل الأخضر الذي يعد أمراً أساسياً لمساعدة البلدان النامية على المضي قدماً في الانتقال نحو التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

وشكلت الرقمنة والتقانات لتحقيق التنمية المستدامة موضوعاً رئيسياً آخر من الموضوعات التي تناولتها الكلمات. وتحدث نائب الأمينة العامة في افتتاح منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2023 الذي عُقد في جنيف في 14 مارس/آذار. ويمثل هذا المنتدى منصة يستخدمها أصحاب مصلحة متعددون لتنسيق أنشطة التنفيذ وتبادل المعلومات والمعرفة وعرض الابتكار وأفضل الممارسات وتعزيز الشراكات لكي تظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملاً تمكينياً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تحديد موضع الأونكتاد في الساحة العالمية

جعل نائب الأمينة العامة مورينو للأونكتاد موطأ قدم في مختلف الاجتماعات والمنتديات التي ناقشت فيها جهات فاعلة رئيسية حلولاً للتحديات العالمية، فشارك في اجتماع وزراء تجارة الكومنولث لعام 2023 الذي عُقد في لندن يومي 5 و6 حزيران/يونيه، لمناقشة السبل الكفيلة بدعم النظام التجاري المتعدد الأطراف والتحقق من أنه يعزز التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي سياق متابعة منتدى باريس للسلام في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، شارك نائب الأمينة العامة مورينو في المائدة المستديرة الوزارية حول اتفاق مالي عالمي جديد وناقش السبل الكفيلة بتعزيز تخصيص التمويل الميسر وسد الفجوة القائمة في تحديات الأمن الغذائي وتغير المناخ العالمية.

© الاتحاد الدولي للاتصالات | نائب الأمينة العامة للأونكتاد | بيدرو مانويل مورينو يتحدث في افتتاح منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات في 14 آذار/مارس 2023 في جنيف، بسويسرا.

© **الكومنولث** | شارك نائب الأمينة العامة للأونكتاد، بيدرو مانويل مورينو، في اجتماع وزراء تجارة الكومنولث لعام 2023 الذي ركز على تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف من أجل التنمية الشاملة والمستدامة.

قيادة العمل متعدد الوظائف لتعزيز اتساق العمل في الأونكتاد برمته

في عام 2023، ترأس نائب الأمينة العامة مورينو العديد من فرق العمل واللجان التي جمعت فرقاً متعددة الوظائف في الأونكتاد بأسره، تعزيزاً للجهود الجماعية في مجال المنشورات وتنسيق الإحصاءات ولإعداد استراتيجية شديدة التأثير من الجيل الجديد لتنمية الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والتواصل مع منظمة التجارة العالمية. وعززت هذه الجهود المشتركة بين الأقسام أوجه التآزر وأكسبت الرسائل مزيداً من الاتساق في المؤسسة بأسرها.

وترأس نائب الأمينة العامة أيضاً المجلس الاستشاري لبرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية المعروف اختصاراً باسم أسيكودا، وهو أكبر برنامج للتعاون التقني يديره الأونكتاد.

ودأب نائب الأمينة العامة مورينو على التحاور مع الدول الأعضاء، بما في ذلك أثناء دورات الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي الثنائية للأونكتاد والاجتماعات مع المجموعات، مثل مجموعة جنيف التي تدرس الحوكمة والإدارة على نطاق منظومة الأمم المتحدة

وبالإضافة إلى ذلك، ترأس نائب الأمينة العامة اللجنة التوجيهية المخصصة للتحضير لذكرى تأسيس الأونكتاد الستين المقرر الاحتفال بها في الفترة من 12 إلى 14 حزيران/يونيه 2024.

أبرز الملامح الإدارية

دور الأونكتاد في الأمم المتحدة

الأونكتاد عضو في مجلس الرؤساء التنفيذيين الذي يرأسه الأمين العام للأمم المتحدة لتقديم الإرشادات والتنسيق والتوجيه الاستراتيجي العام لمنظومة الأمم المتحدة في المجالات التي تقع تحت مسؤولية الرؤساء التنفيذيين.

ويلتزم الأونكتاد بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وهو يعمل مع مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والكيانات الشريكة من المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية. وللأونكتاد أيضاً حضور بارز في عدد متزايد من أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وفي عام 2023، وقّع الأونكتاد تسع اتفاقات من اتفاقات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة مع أنغولا والجبل الأسود وسيشيل وكمبوديا وليسوتو ومصر وملاوي وموريشيوس وهايتي. وفي هذا الصدد، استفاد الأونكتاد من استراتيجية تعبئة الموارد التي وُضعت على الصعيد القطري وتمكَّن من الحصول على أموال. وشمل ذلك حصوله على إمكانية الاستفادة من صناديق الأمم المتحدة القطرية الموحدة وصناديق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة المواضيعية، مثل صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وصندوق تحقيق النتائج معاً وصندوق أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2023، تولى الأونكتاد إدارة ستة صناديق معنية بأهداف التنمية المستدامة.

وساهم الأونكتاد في 10 تقييمات قطرية مشتركة في إثيوبيا وأرمينيا وأوزبكستان وجزر القمر ورواندا وطاجيكستان وكابو فيردي وليسوتو ومنغوليا وموزامبيق.

أطر عمل الأمم المتحدة الجديدة للتعاون الإنمائي المستدام للأمم المتحدة

9

التقييمات القطرية الموحدة

10

التزامات الإدارة

يلتزم الأونكتاد بمعايير رفيعة أخلاقية ومتعلقة بالنزاهة، من بينها تحديد أي تضارب مصالح محتمل وتخفيف وطأته بشكل استباقي وعدم التسامح مطلقاً مع التحرش الجنسي والإساءة الجنسية وأخذ المسؤولية البيئية مأخذ الجد. ويناقش المديرون كل عام في حوار قيادي التحديات الأخلاقية في مكان العمل، ففي عام 2023 كان الموضوع "الاستخدام الشخصي لوسائل التواصل الاجتماعي". وفي عام 2022، تناول الحوار "ممارسة قيم الأمم المتحدة: ماذا يعني ذلك عملياً لكل منا". أما في عام 2021، فكان الموضوع "نظام المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة". ويشكل الأونكتاد جزءَ من الأمانة العامة للأمم المتحدة ويعمل في إطار مساءلة الأمانة العامة للأمم المتحدة.

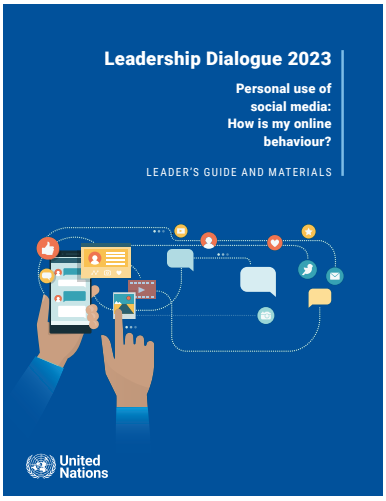

الشفافية والرقابة

من المهم أن يمارس الأونكتاد رقابة قوية ومستقلة على أنشطته، وهو يلتزم بجميع التوصيات التزاماً صارماً. وتتولى الرقابة المستقلة على الأونكتاد كيانات مختلفة تشمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي يمثل هيئة الرقابة الداخلية للأمم المتحدة ومجلس مراجعي الحسابات الذي تقدم من خلاله مؤسسات مراجعة الحسابات العليا في الدول الأعضاء عمليات المراجعة الخارجية لحسابات الأمم المتحدة على أساس التناوب. وفي السنوات الخمس الماضية، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية عمليتي مراجعة للحسابات في الأونكتاد ركزتا على النظام الآلي للبيانات الجمركية وعلى تنفيذ إطار السلطة المفوضة في الأونكتاد. ونُفذت جميع التوصيات لعام 2023 التي حل أوان تنفيذها.

تنفيذ
%100
من توصيات مراجعة الحسابات لعام 2023

برنامج إقرارات الذمة المالية

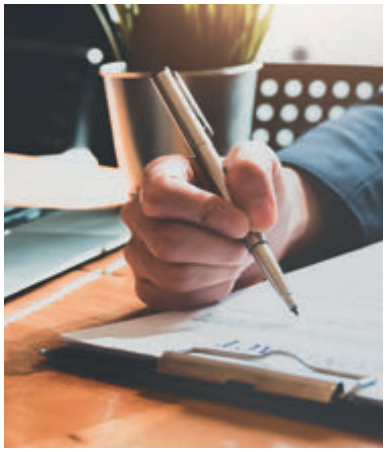

يواصل الأونكتاد الالتزام ببرنامج الأمم المتحدة لإقرارات الذمة المالية الذي يحدد احتمالات تضارب المصالح الناشئة عن أصول الموظفين المالية الشخصية والتزاماتهم واستثماراتهم وأنشطتهم الخارجية ويتولى تسويتها ويخفف من حدتها. ويُطلب من جميع الموظفين من درجة المديرين وما فوقها ومن الموظفين المكلفين بمسؤوليات مالية ومسؤوليات تتعلق بالمشتريات محددة إكمال كشف سنوي سري عبر الإنترنت يبيِّن ما لديهم وأزواجهم وأطفالهم المعالين من أصول وما عليهم من التزامات وما لديهم من شراكات، فضلاً عن أنشطتهم الخارجية.

عدم التسامح مطلقاً مع التحرش والاعتداء الجنسيين

تعهد الأونكتاد بالتزامات متعددة يُبتغى منها الحفاظ على سلامة الموظفين والمشاركين في المؤتمر. ويلتزم الأونكتاد بمبادرات الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما وبمدونة الأمم المتحدة النموذجية لقواعد السلوك لمنع التحرش في أحداث منظومة الأمم المتحدة. ويطلب الأونكتاد، بصفته المؤسسية، من جميع شركائه أن يؤكدوا أنهم لا يتسامحون مطلقاً مع التحرش والاستغلال والاعتداء الجنسي، وهو يلتزم التزاماً راسخاً بمنع وقوع هذه الحوادث. ولدى الأونكتاد أيضاً عملية للعناية الواجبة تقتضي من الشركاء المحتملين أن يكونوا خالين من أي إدانات، أو تهم، أو تحقيقات، تتعلق بالاعتداء و/أو التحرش الجنسي.

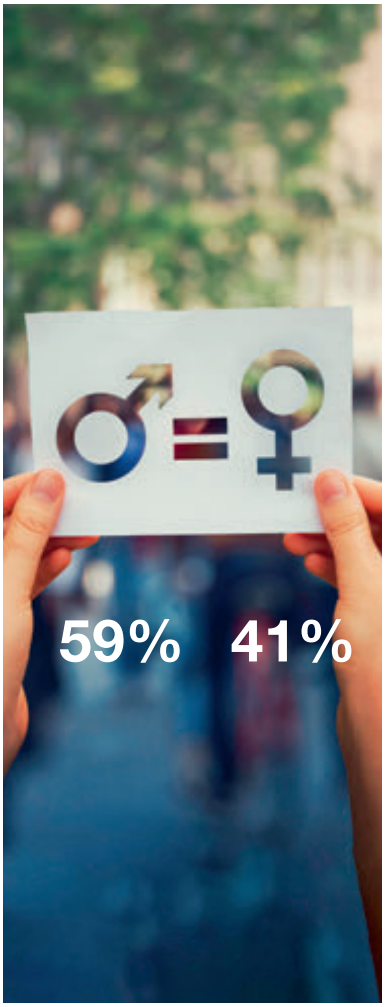

تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتنوع الجغرافي

ما برح الأونكتاد يولي الاهتمام الواجب لتعميم المنظور الجنساني والتمثيل الجغرافي العادل للموظفين. وثابر الأونكتاد على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المؤسسة بأسرها وأحرز مزيداً من التقدم في أدائه لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فحقق أداءً قوياً للسنة الثانية على التوالي. وتمثل خطة العمل هذه إطار المساءلة في الأمم المتحدة المصمم لتعزيز التحولات في النظم والعقليات نحو التغيير المؤسسي والمساواة بين الجنسين. ويسير الأونكتاد على الدرب الصحيح نحو تجاوز مؤشرات التخطيط الاستراتيجي والإبلاغ عن نتائج أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والسياسات والقيادة والمعرفة والاتصال وتعزيز أدائه في مجال البنية الجنسانية واستيفاء مؤشر تقييم القدرات لأول مرة.

السعي لتحقيق التكافؤ بين الجنسين

في الوقت الذي يعمل فيه الأونكتاد على تحقيق التكافؤ الكامل بين الجنسين، زادت نسبة الموظفات بست نقاط مئوية (من 35 في المائة إلى 41 في المائة) بين كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الأول/ديسمبر 2023. ولئن كان الاتجاه في هذا الصدد إيجابياً بانتظام، فلا يزال الشوط المتبقي طويلاً. ويتخذ التقدم على هذه الجبهة أشكالاً شتى ويظل من أولويات الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى حدث تاريخي بارز ألا وهو ترحيب الأونكتاد، في عام 2021، بأمينته العامة الحالية، ريبيكا غرينسبان، وهي أول امرأة تتولى هذا المنصب.

التنوع الجغرافي

يسعى الأونكتاد أيضاً إلى تحقيق تمثيل جغرافي أوسع نطاقاً ويبذل جهوداً دؤوبة لتضييق الفجوة بين المجموعات، إذ تتزايد باطراد حصة الموظفين من أقل المجموعات الإقليمية تمثيلاً. ويُعكف على تنفيذ مبادرات لتقليص الفجوة بين التمثيل الإقليمي منذ أن تولت الأمينة العامة غرينسبان منصبها في أيلول/سبتمبر 2022.

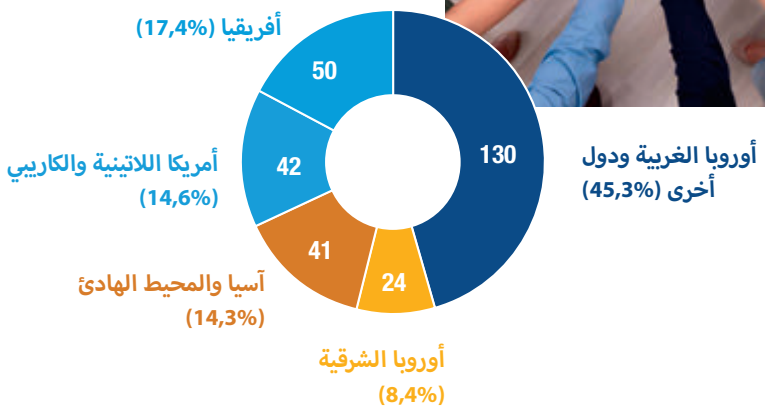

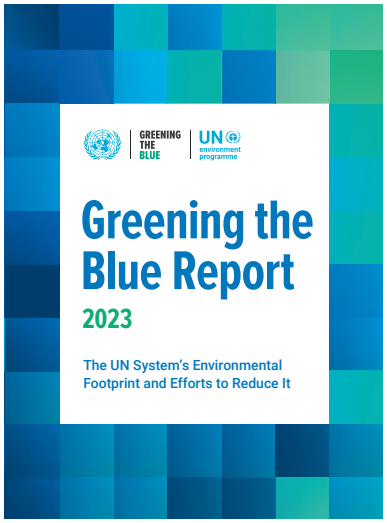

المسؤولية البيئية

يضطلع الأونكتاد بدوره في مكافحة تغير المناخ بتضمين الاستدامة البيئية في مرافقه وعملياته.

ومنذ عام 2007، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنوياً بجمع المعلومات عن الأثر البيئي الخاص بكل كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة وتحليلها. وتُنشر هذه البيانات وهي متاحة في تقرير "خضرنة المنظمة الزرقاء لعام 2023" الذي صدر في الآونة الأخيرة.

والأونكتاد وكالة غير مقيمة يقع مقرها في قصر الأمم في جنيف. ويتولى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إدارة جميع العمليات ويشمل ذلك تعويض الانبعاثات وإدارة النفايات والمياه وكفاءة الطاقة ومطاعم الخدمة الذاتية المستدامة وإدارة الحدائق وغير ذلك. ووفقاً لتقرير *خضرنة المنظمة الزرقاء* لعام 2023، انخفضت انبعاثات غازات الدفيئة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف بنسبة 38,3 في المائة، بينما زادت على صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل بنسبة 16,5 في المائة مقارنة بعام 2021.

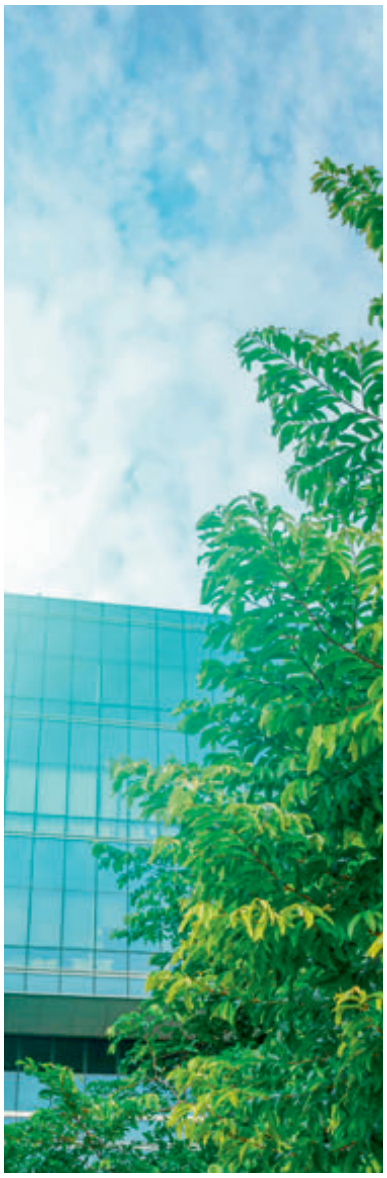

وعلى صعيد الكيانات، استنبط الأونكتاد سبلاً لتحقيق المزيد من الاستدامة، فتخلص من جميع الطابعات وعددها 400 طابعة واستبدلها بطابعات الشبكة. واستُبدلت معظم أجهزة الحاسوب المكتبية بأخرى محمولة، فأتاح ذلك مزيداً من المرونة للموظفين في العمل عن بُعد الذي بات الآن ممارسة شائعة في المنظمة. وهيأ الأونكتاد بيئة تمكينية تمت فيها رقمنة معظم الملفات وسير الأعمال، فانتفت الحاجة إلى معظم المستندات الورقية. ونتيجة لذلك، قلَّلت المنظمة بمقدار كبير من الانبعاثات الناشئة عن الطباعة باستهلاك كميات أقل من المستلزمات والورق والطاقة.

وما فتئ الأونكتاد يستخلص الدروس من جائحة كوفيد-19، مستفيداً منها في استضافة فعاليات افتراضية ومختلطة والمشاركة فيها عند الاقتضاء، مخفضاً بذلك انبعاثات الكربون بتقليل السفر والحاجة إلى المستندات الورقية.

وتُشترى تعويضات الكربون السنوية لتعويض احتياجات المنظمة المحدودة من السفر. ويقتصد المؤتمر الوزاري الذي يُعقد كل أربع سنوات في استخدام الورق وهو يعول في الغالب على التقنيات الرقمية. وجميع خدمات الأونكتاد، ومن بينها البحوث والمشورة المقدمة للعملاء في مجال السياسات في جميع أنحاء العالم، متاحة أيضاً على الإنترنت.

وفي إطار عملية الإجازة الداخلية لبرامج التعاون التقني الجديدة، وُضعت قائمة مرجعية للجوانب البيئية يكلف مديرو المشاريع باستكمالها.

245 حدثاً في عام 2023

الأحداث مهمة لتيسير الحوار وتبادل المعرفة

دعم الدول الأعضاء

على الرغم من التحديات التي يفرضها المشهد الجيوسياسي الذي يزداد تعقيداً، عملت دائرة الدعم والتواصل الحكومي الدولي مع الدول الأعضاء على تحقيق نتائج توافقية لمناقشاتها في الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد. وركز الفريق طوال العام على تعزيز التوافق في الآراء والتوصل إلى اتفاقات تلبي الاحتياجات وتوفق بين وجهات نظر جميع الأطراف المعنية المتنوعة.

في عام 2023، نظّمت دائرة الدعم والتواصل الحكوميين الدوليين 245 حدثاً خصص كل منها لمعالجة مسائل ذات أولوية حددها الأونكتاد. وشكّل ذلك زيادة ملحوظة عن الأحداث التي عُقدت في عام 2022 وعددها 198 حدثاً، وفي ذلك تعبير عن ازدياد اهتمام الدول الأعضاء بتعزيز الحوار والتعاون في مواضيع عالمية بالغة الأهمية.

وشهدت المشاركة في الأحداث ارتفاعاً ملحوظاً هذا العام، فحدثت زيادة كبيرة في تسجيلات الأحداث مقارنةً بعام 2022: ارتفعت التسجيلات المعتمدة من 986 12 في عام 2022 إلى 526 18 في عام 2023. ويؤكد ارتفاع هذه المشاركة على ازدياد أهمية مبادرات الأونكتاد واهتمام الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في جميع أنحاء العالم. وارتفع عدد الأحداث الذي يقتضي حضورها التسجيل عبر الإنترنت من 113 حدثاً في عام 2022 إلى 171 حدثاً في عام 2023.

ولكي تشارك الدول الأعضاء في عمليات الأونكتاد الحكومية الدولية مشاركة أكبر، تُنظم دورات تعريفية للمندوبين الجدد.

وتُنسق هذه الدورات مع مختلف الشُعب في الأونكتاد لتزويد المندوبين الجدد بمعلومات شاملة عن سير عمليات المنظمة الحكومية الدولية وعن السبل التي تتيح للبلدان المساهمة في بناء توافق الآراء ونتائج المفاوضات. وتُصمم هذه الدورات الهامة بحيث يتمكن المندوبون من فهم عمل الأونكتاد وتعزيز المشاركة المتبادلة. ويُقدم الدعم للمجموعات الإقليمية لتلبية احتياجاتها الخاصة وتيسير مشاركتها في أنشطة الأونكتاد مشاركة كاملة.

وواصل الفريق نشر المعلومات الهامة، مستعيناً في ذلك بالمنشورات التي تنهض بمهمة الأونكتاد، ففي عام 2023، صدر ما مجموعه 146 منشوراً، من بينها وثائق رسمية وغير رسمية. وبالإضافة إلى ذلك، نُشرت 98 وثيقة برلمانية ساهمت في زيادة الثروة المعرفية المتبادلة في مجتمع الأونكتاد.

عقد دورات تعريفية للمندوبين الجدد
لتعريفهم بوظائف الأونكتاد وبدورهم في العملية الحكومية الدولية

عقد الأونكتاد اجتماعات حكومية دولية ودعم **الدول الأعضاء للتوصل إلى توافق في الآراء**

داعية رائد في مجال التجارة والتنمية والرخاء المشترك

التواصل والعلاقات الخارجية التي تركز على التأثير والقائمة على الأدلة: توجيه الابتكار والقضايا ذات الأولوية

"يُعد التواصل الفعال جزءاً من إنجاز مهامنا. وعلى هذا الصعيد، تتحدث النتائج عن نفسها."

الأمينة العامة ريبيكا غرينسبان في دورة مجلس التجارة والتنمية التنفيذية الخامسة والسبعين

استرشاداً بخطة الاتصالات الاستراتيجية السنوية، حقق الأونكتاد في عام 2023 **إنجازات جديدة** فتجاوز رقم مليون تنزيل للمنشورات، واستقبل أكثر من ثمانية ملايين زائر لموقع المنظمة على الإنترنت (unctad.org) وتواصل مع قرابة مليون متابع على وسائل التواصل الاجتماعي.

وعزز الأونكتاد الموضع المؤسسي والمواءمة المؤسسية **واتخذ خطوات رئيسية لتنشيط الاتصالات الداخلية** حتى يظل الموظفون على اطلاع ويتمكنون من المشاركة، مستعيناً في ذلك بفرقة عمل مخصصة للاتصالات تجمع الخبرات على صعيد المنظمة.

وأحرز الأونكتاد أيضاً تقدماً ملموساً نحو إنشاء **علامة تجارية متجددة** تُدار إدارة استراتيجيةً قبل ذكرى تأسيس المنظمة السنوية الستين التي تحل في حزيران/يونيه 2024.

سعت الجهود الواسعة النطاق في مجال الاتصالات والعلاقات الخارجية إلى تحقيق ما يلي:

- جعل الأونكتاد **صوتاً رائداً وموثوقاً به وقائم على الأدلة** في المداولات التجارية والاقتصادية والإنمائية العالمية؛
- تسليط الضوء على **الأبحاث والتحليلات العالمية المستوى** التي تجريها المنظمة، على نحو يجعل رؤى الخبراء أكثر بروزاً في التحديات العالمية المشتركة؛
- حشد الدعم لتوصيات الأونكتاد في مضمار السياسات **بإعلام جمهور عالمي متنوع وواسع النطاق وتمكينه من المشاركة**؛
- تمتين **توافق الآراء الداخلي من أجل سرد تنظيمي متماسك** للقضايا الموضوعية الشاملة، وذلك بمواءمة أهداف التواصل في جميع المجالات وتحديد الأولويات التحريرية المشتركة بانتظام.

مشاركة الجمهور مشاركة مباشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي

تغطية وسائل التواصل الاجتماعي

6,4 ملايين مستخدم عبر منصة X (تويتر سابقاً) لينكدإن، فيسبوك وانستغرام
(+8 في المائة مقارنة بعام 2022)

- محتوى وسئل التواصل الاجتماعي متاح في **10 لغات** (العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والهندي سواحيلي والبرتغالية والإسبانية والأردية)
- **بشكل مستمر في وسائل التواصل الاجتماعي** مع حسابات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الذي مكن الأونكتاد من التواصل مع 45 مليون متابع إضافي على وسائل التواصل الاجتماعي **(زيادة بنسبة 62 في المائة مقارنة بعام 2022)**.

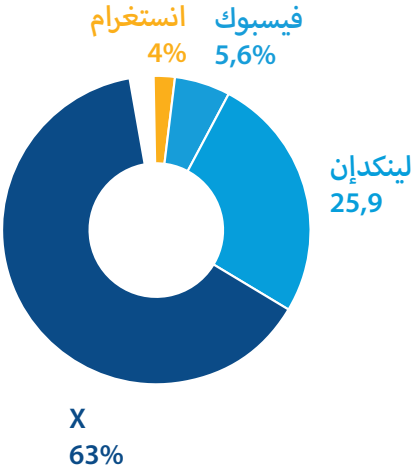

318 فيديو
(مقابل 98 في عام 2022)
عززت تواصل وسائل التواصل الاجتماعي

+190%
من عام 2022
وتم الوصول إلى 1,1 مليون مستخدم

	2022	2023	نسبة الزيادة المئوية
المتابعون	533 540	586 151	**10**
التغطية	6 000 015	6 473 137	**8**
المشاركة	276 136	287 658	**4**
مشاهدات الفيديو	377 191	1 092 272	**190**
مجموع عدد الفيديوهات	98	318	**224**
جلسات البث المباشر	13	18	**38**
الأشخاص الذين تم التواصل معهم من خلال حسابات أخرى	28 000 000	45 300 000	**62**

نسبة قياسية لاستخدام الشبكة

إجمالي مشاهدات الصفحات
الصفحات **8 ملايين** (2022: 7,5 مليون)

مشاهدات صفحات المنشورات
1 مليون مشاهدة للصفحة (2022: 0, مليون)

مشاهدات صفحة الاجتماعات
0,4 مليون (2022: 0,35 مليون)

مشاهدات صفحات الأخبار
1,4 مليون (2022: 1,5 مليون)

8 مواقع مصغرة مخصصة للمنشورات الرئيسية، **تمت مشاهدتها 226000 مرة** (2022: 4 مواقع مصغرة مع 40 000 مشاهدة)

علاقات إعلامية قوية

التغطية الإعلامية للأونكتاد
400 87 مقالة، منها 385 14 مقالة تضمنت إشارات إلى الأمينة العامة ريبيكا غرينسبان

11 مؤتمراً صحفياً (+22% عن عام 2022) حضرها **169 صحفياً** (+ 36% عن عام 2022)

149 حزمة معلومات وزِّعت على وسائل الإعلام العالمية باللغات العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية والروسية والسواحيلية والأردية والبرتغالية.

حازت على جائزة أفضل فريق إعلامي (فئة الوكالة الفنية) **للسنة الثانية على التوالي** من رابطة المراسلين المعتمدين لدى الأمم المتحدة.

المنشورات الرئيسية
أبحاث وتحليلات عالمية المستوى

في عام 2023، قدم الأونكتاد أكثر من 146 تقريراً وبحثاً ومواد تحليلية تسلط الضوء على القضايا العالمية الرئيسية وتقترح حلولاً قابلة للتنفيذ. وشملت المنشورات الرئيسية تقييمات للحاجة الملحة إلى "صفقة زرقاء" عالمية لحماية موارد المحيطات وسد فجوة التمويل السنوية البالغة 4 تريليون دولار أمريكي للبلدان النامية لتحقيق أهداف الطاقة المستدامة ومعالجة أعباء الديون المتفاقمة التي تعيق النمو واغتنام الفرص الاقتصادية في أفريقيا في خضم الاضطرابات العالمية وتعزيز الانتقال العادل لإزالة الكربون من النقل البحري والدعوة إلى إصلاحات مالية شاملة لدعم الأمم الضعيفة.

عالم مثقل بالديون

هو منصة مبتكرة قائمة على البيانات توحد معارف الأمم المتحدة بشأن الديون، بمساهمات من الأونكتاد وفريق الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة.

وتعمل مجموعة الأدوات الإلكترونية هذه على تمكين واضعي السياسات، وهي تمثل مقياساً لحالة ديون البلدان وورد ذكرها على نطاق واسع على لسان قادة عالميين وفي وسائل الإعلام العالمية.

وتندرج المجموعة في عداد المرشحين الذين وصلوا إلى المرحلة النهائية من جائزة الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2023 في فئة الأمم المتحدة 2,0 - محاور التغيير الخمسة.

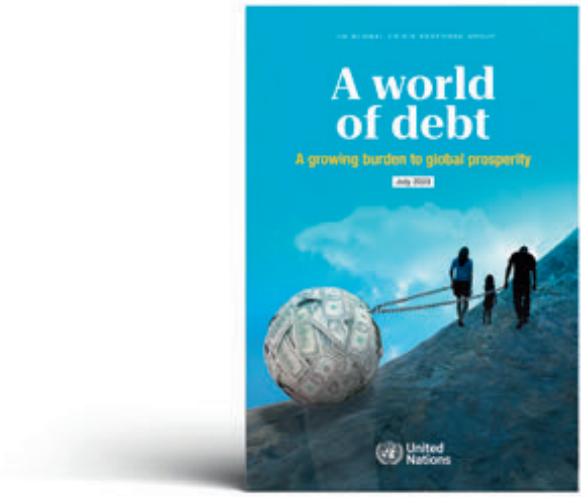

النتائج الرئيسية

يؤدي ارتفاع الديون في البلدان النامية إلى إعاقة التنمية، فهذه البلدان لديها إمكانية محدودة للحصول على التمويل، ومع ذلك تواجه ارتفاع تكاليف الاقتراض وانخفاض قيمة العملة وتباطؤ النمو، فتعجز عن الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ، أو التصدي لتغير المناخ، أو الاستثمار في شعوبها ومستقبلها. وتضطر هذه البلدان إلى الاختيار بين خدمة الديون أو خدمة شعوبها.

التوصيات المتعلقة بالسياسات

شهد عام 2023 إصدار موجزات السياسات لخطة الأمم المتحدة المشتركة التي تتيح خارطة طريق للعمل الفوري لتخفيف عبء الديون العالمية. وتدعو السياسات إلى اتباع نهج شامل يتضمن اتخاذ تدابير لخفض تكاليف الديون وتوسيع نطاق الحصول على التمويل الطويل الأجل وتوفير الدعم الطارئ للبلدان الضعيفة.

استعراض التجارة والبيئة

النتائج الرئيسية

ركز تقرير عام 2023 على بناء اقتصاد للمحيطات يكون مستداماً وقادراً على الصمود. ويمثل المحيط، بحسبانه مورداً من الموارد، إمكانيات اقتصادية هائلة للدول النامية، بيد أنَّ التهديدات، مثل تغير المناخ والصيد الجائر، تعرض سبل عيش الملايين للمخاطر.

التوصيات المتعلقة بالسياسات

يسلط التقرير الضوء على الحاجة الملحة إلى "صفقة زرقاء" عالمية لتعزيز الاستثمار في حماية محيطات العالم واستخدام مواردها استخداماً مستداماً.

تقرير الاستثمار العالمي

النتائج الرئيسية

تتخلف البلدان الضعيفة عن ركب الانتقال في مجال الطاقة على الصعيد العالمي. وتواجه البلدان النامية فجوة تمويل سنوية هائلة تبلغ 4 تريليونات دولار أمريكي في الوقت الذي تسعى فيه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والانتقال إلى الطاقة النظيفة. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية وتركز التمويل في البلدان المتقدمة النمو.

التوصيات المتعلقة بالسياسات

تمس الحاجة إلى تقديم دعم عاجل للبلدان النامية لتمكينها من اجتذاب المزيد من الاستثمارات. ويقترح الأونكتاد حافزاً وميثاقاً جديدين يحدد الإجراءات ذات الأولوية، بدءً من آليات التمويل إلى سياسات الاستثمار، لتوفير الطاقة المستدامة للجميع.

تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا

لأول مرة يصدر الأونكتاد هذا المنشور خارج المقر الرئيسي في جنيف. وترأست الأمينة العامة، ريبيكا غرينسبان، حفل إصدار المنشور في نيروبي خلال أول مهمة رسمية لها إلى كينيا.

وأكدت الأمينة العامة غرينسبان، أثناء وجودها هناك، على التزام الأونكتاد بمواصلة تعزيز دور الدول الأفريقية المحوري في تشكيل الاقتصاد العالمي وأداء دور رائد في سلاسل الإمداد العالمية.

النتائج الرئيسية

أوجدت الهزات التي حدثت في الديناميكيات العالمية، ومن بينها الاضطرابات في التجارة وسلاسل الإمداد العالمية والتوترات الجيوسياسية، فرصاً ديناميكية للحكومات والشركات الأفريقية لتحفيز التنمية الاقتصادية. وبوسع هذه القارة أن تغتنم الفرص لإضافة قيمة إلى المنتجات والخدمات الحالية وتسهيل اندماج أفريقيا بحسبانها نقطة محورية في سلاسل الإمداد العالمية للتكنولوجيا الفائقة والاستفادة من قوتها العاملة الشابة ومن الطبقة الوسطى المتنامية.

التوصيات المتعلقة بالسياسات

للاستفادة من هذه الظروف، يحدد التقرير الإجراءات اللازمة للتغلب على عقبات سلاسل الإمداد التي تواجهها بعض البلدان الأفريقية، ومن بينها ضعف الخدمات اللوجستية ومستويات التكنولوجيا المنخفضة وتجزؤ الأسواق ومحدودية الحصول على التمويل ورأس المال وضعف المؤسسات واللوائح التنظيمية.

استعراض النقل البحري

صدر التقرير قبيل اليوم العالمي للملاحة البحرية (28 أيلول/سبتمبر 2023). وترأست الأمينة العامة، ريبيكا غرينسبان، حفل الإصدار الصحفي في مقر المنظمة البحرية الدولية في لندن. وتحدث رئيس الأونكتاد إلى جانب كيتاك ليم، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية آنذاك.

النتائج الرئيسية

بسبب مساهمة القطاع البحري في 3 في المائة من جميع الانبعاثات العالمية، تمس الحاجة إلى انتقال عادل ومنصف لإزالة الكربون من صناعة النقل البحري التي شهدت زيادة بنسبة 20 في المائة في انبعاثات غازات الدفيئة طوال العقد الماضي. ويقتضي ذلك استثمارات ضخمة وقد يؤدي أيضاً إلى ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية البحرية ارتفاعاً يثير مخاوف الدول الضعيفة التي تعتمد على الشحن البحري، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

التوصيات المتعلقة بالسياسات

يدعو التقرير إلى إجراء تدخلات تنظيمية سريعة وإلى استثمارات أكبر في التقانات الخضراء وهو يؤكد على تكثيف الرقمنة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، تعزيزاً للكفاءة والاستدامة. وفي ضوء التحديات المقبلة علينا، يشكل التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين أمراً بالغ الأهمية لدفع عجلة التغيير التحويلي إلى الأمام، مع تحقيق التوازن بين الضرورات الاقتصادية والبيئية في الوقت ذاته.

تقرير التجارة والتنمية

النتائج الرئيسية

تلقي مسارات النمو المتباينة واتساع نطاق عدم المساواة وازدياد الأسواق تركيزاً وتفاقم أعباء الديون بظلالها القاتمة على المستقبل وتهدد أهداف التنمية المستدامة. ومن الأمثلة على أوجه عدم المساواة هذه أنماط التربح الملاحظة في صناعة الأغذية حيث تحقق شركات تجارة الأغذية الكبرى أرباحاً قياسية، حتى مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بينما يعاني الملايين من أزمة غلاء المعيشة.

التوصيات المتعلقة بالسياسات

يدعو التقرير إلى تغيير اتجاه السياسات والإصلاحات المؤسسية لتجنب "العقد الضائع". ويقدم التقرير اقتراحاً جريئاً يتمثل في نموذج لهيكل مالي دولي يراعي التنمية. وبالمثل، تمس الحاجة الآن إلى إنشاء هيئة عالمية مستقلة للديون تتفاعل مع مصالح الدائنين والمدينين، فالعالم يفتقر إلى نظام فعال للتعامل مع الديون العالمية.

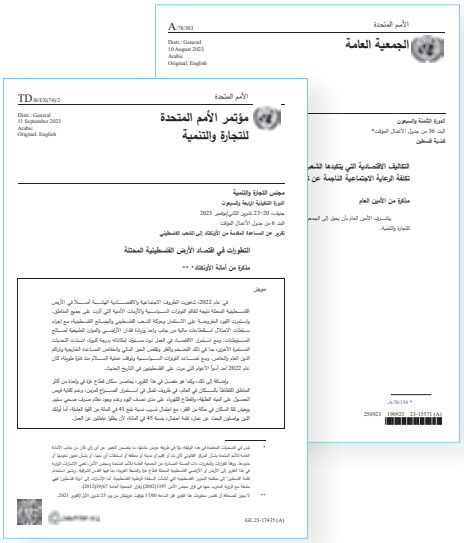

الشعب الفلسطيني

واصل الأونكتاد رصد تأثير الاحتلال الإسرائيلي في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت المنظمة التقرير الذي يتناول المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة. وحذر التقرير من أن التضخم وتقلص الحيز المالي وتراجع المساعدات الخارجية وتراكم الديون أبقت اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة دون المستوى الذي كان عليه قبل جائحة عام 2019.

ونشر الأونكتاد أيضاً تقريراً للجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر بعنوان "التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: تكلفة الرعاية الاجتماعية لتجزئة الضفة الغربية المحتلة". وأكد التقرير على الحاجة الملحة لإزالة القيود، سعياً لتوفير القاعدة الاقتصادية اللازمة لعكس اتجاه التدهور الاجتماعي والاقتصادي الحالي في المنطقة.

تقرير أقل البلدان نمواً

النتائج الرئيسية

ينبغي ألا يكون شعار "لا أحد يتخلف عن الركب" مجرد شعار. وتواجه البلدان النامية احتمال التخلف عن الركب في تحقيق أهدافها الإنمائية بسبب الأزمات المتعددة المتتالية. وتحتاج أشد الدول ضعفاً في العالم إلى استقرار مالي دائم. ويستطيع صندوق الخسائر والأضرار المقبل أن يغير قواعد اللعبة إن كانت أقل البلدان نمواً من بين المستفيدين الرئيسيين منه واتسمت المدفوعات بالسرعة.

التوصيات المتعلقة بالسياسات

يفتقر الهيكل المالي الدولي الحالي إلى آليات مالية تناسب أقل البلدان نمواً. ويشدد التقرير على أنَّ التمويل الإنمائي الفعال يجب أن يُقدم وفقاً "للمقدار والملاءمة وإمكانية الحصول عليه". وفي المقابل، تستطيع أقل البلدان نمواً أن تعزز مواردها المحلية بتوسيع قاعدتها الضريبية والحد من التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة واكتساب الاستقلالية في التفاوض على الموارد الطبيعية وإدارتها، لا سيما في حالة الاحتياطيات المعدنية الهامة.

دليل الإحصاء

الاتجاهات الرئيسية

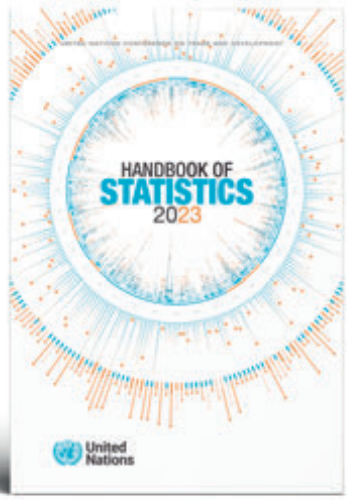

اتسم مشهد عام 2023 بالتقلب وباستمرار أوجه التفاوت، فبينما انخفضت قيمة صادرات السلع، ظلت صادرات الخدمات والسلع الأساسية تنموا نمواً مطرداً. ومع ذلك، ظلت البلدان النامية تعاني من عجز كبير في السلع بلغ 1,6 تريليون دولار وتعثرت الجهود المبذولة للحد من عدم المساواة، وهو أمر يسلط الضوء على التحديات المستمرة التي يواجهها تحقيق نمو اقتصادي متوازن.

الملاحظات الرئيسية

في عام 2023، تجاوز عدد سكان العالم ثمانية مليارات نسمة يعيش خمسة من كل ستة أشخاص منهم في البلدان النامية. وتكتسب قدرة هذه الدول على تحقيق الاستدامة البيئية وتحسين الظروف المعيشية أهمية قصوى في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وثمة اتجاه ملحوظ نحو التحضر يؤكد الحاجة إلى إعطاء الأولوية لحلول المدن المستدامة.

شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

تسعى هذه الشعبة إلى دمج الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والضعيفة والصغيرة دمجاً مفيداً في الاقتصاد العالمي. وهي تدعم وضع السياسات الوطنية واتخاذ التدابير الدولية لبناء القدرات الإنتاجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر.

لمحة عامة

في عام 2023، ركزت الشعبة في المقام الأول على تعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي المستدام والحد من مواطن الضعف وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية.

وواصلت الشعبة أداء دور محوري في استحداث معارف عالية الجودة وتيسير الحوار بشأن السياسات وتقديم الدعم التقني ولبناء القدرات.

وشملت مجالات العمل الرئيسية إقامة أنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة وتنويع الصادرات ودعم الاقتصادات للخروج من فئة أقل البلدان نمواً.

وأعدت الشعبة منشورين رئيسيين هما *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2023* و*تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2023*.

وأجرت الشعبة بحوثاً تناولت قضايا الفقر وعدم المساواة والقدرات الإنتاجية والتجارة وتيسير النقل والمرور العابر وشملت دراسة بعنوان *الحد من عدم المساواة والفقر في ملاوي: تحليلات وخيارات في مجال السياسات* - مستهلة بذلك تياراً جديداً من البحوث المكرسة لتقييم العلاقة بين التجارة والفقر وعدم المساواة.

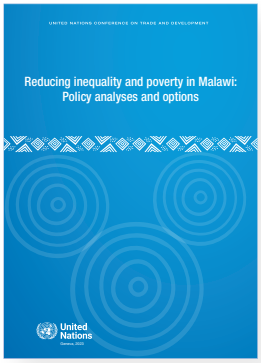

وأعدت الشعبة أيضاً أدوات عملية لتوجيه عملية وضع السياسات القائمة على الأدلة وأصدرت الجيل الثاني من مؤشر القدرات الإنتاجية في حزيران/يونيه 2023.

وبدعم من الشعبة، وقّع وزراء حكومات بنين وبوركينا فاسو والنيجر وتوغو إعلاناً رباعياً بشأن التقارب القانوني بين أطر النقل والوساطة والعبور والتجارة.

ويكمن الهدف من وراء هذه الخطوة في تعزيز التجارة الإقليمية في غرب أفريقيا واقترنت بخارطة طريق شاملة لتنفيذ الاتفاق.

القضايا الرئيسية

- تنمية القدرات الإنتاجية المحلية الضرورية **للتحول الاقتصادي الهيكلي**
- تنويع الاقتصادات والصادرات **لبناء القدرة على الصمود** في أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
- تجديد النداءات الداعية إلى إنشاء **هيكل مالي دولي لأقل البلدان نمواً** يكون شاملاً ومبتكراً وملائماً لاحتياجاتها الخاصة

تراجع حيز أقل البلدان نمواً المالي

الأرصدة المالية في 46 بلداً من أقل البلدان نمواً، خلال الفترة2002-2022، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

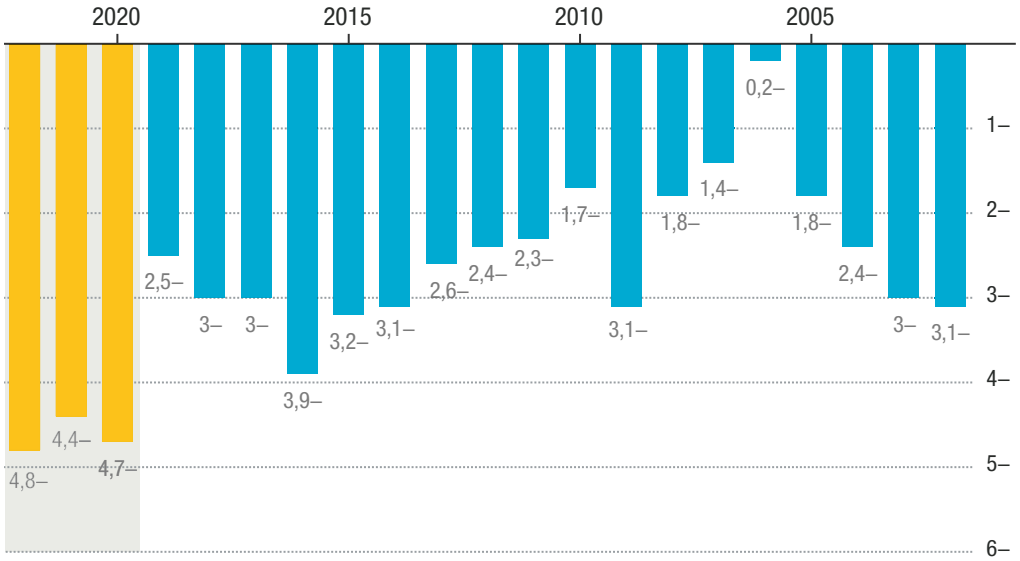

ملاحظة: متوسط 41 بلداً من أقل البلدان نمواً التي تتوافر عنها بيانات لجميع السنوات خلال الفترة 2002-2022. وانخفض عدد أقل البلدان نمواً إلى 45 بلداً ابتداءً من كانون الأول/ديسمبر 2023 بعد خروج بوتان من هذه الفئة.

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات من كوس وآخرين، 2022.

عبء الديون المتزايد على أقل البلدان نمواً

أرصدة الديون الخارجية لأقل البلدان نمواً البالغ عددها 46 بلداً، بمليارات الدولارات، 1990-2022

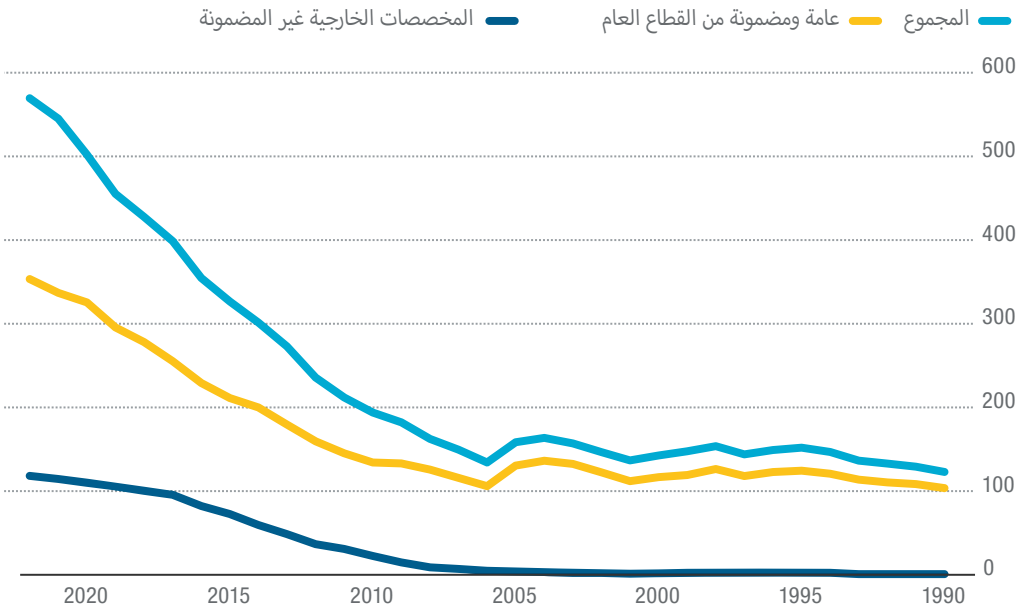

ملاحظة: بيانات عام مستمدة من الأونكتاد2022. وانخفض عدد أقل البلدان نمواً إلى 45 بلداً ابتداءً من كانون الأول/ديسمبر 2023 بعد أن خرجت بوتان من هذه الفئة.

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى البنك الدولي، إحصاءات الديون الدولية (تم الاطلاع عليها في مارس/آذار 2023).

النتائج

في عام 2023، واصلت الشعبة تعزيز التعاون للحد من التشظي بفعالية وتعظيم تأثير التعاون التقني في الأونكتاد وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة الأوسع.

ويتسق هذا العمل مع ميثاق بريدجتاون وأهداف مختلف البرامج العالمية، وعلى الأخص برنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نمواً وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

المنشورات الرئيسية

- سعى *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2023* الذي جاء تحت عنوان "إمكانات أفريقيا لاجتذاب سلاسل الإمداد العالمية الكثيفة التكنولوجيا"، إلى تسليط الضوء على القارة من حيث قدرتها على تنويع شبكات الإنتاج والتوزيع الكثيفة التكنولوجيا.
- في *تقرير أقل البلدان نموا لعام 2023* الذي يركز على تمويل التنمية القادرة على مواجهة الأزمات، شددت الشعبة على الإصلاحات اللازمة في النظم المالية العالمية لدعم أشد الاقتصادات ضعفاً في العالم. وتعد هذه الإصلاحات، جنباً إلى جنب مع زيادة الالتزامات والنهج المبتكرة، ضرورية لأقل البلدان نمواً لتمويل مسارها نحو التنمية المستدامة وبناء قدرتها على الصمود في مواجهة التحديات العالمية المتعددة.

دعم الخروج من فئة أقل البلدان نمواً

في عام 2023، دعمت الشعبة أقل البلدان نمواً التي تأهلت مسبقاً للخروج من هذه الفئة.

وقدمت لمحات عن مواطن الضعف في كل من جزر القمر وجيبوتي وزامبيا والسنغال وكمبوديا، وذلك بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي إطار إعداد هذه اللمحات، أنجزت الشعبة مهام استراتيجية، من بينها إحاطة الخبراء في كانون الأول/ديسمبر التي قُدمت لسفراء الدول الخمس المؤهلة مسبقاً.

وركزت الإحاطة على النتائج التي توصلت إليها اللمحات وعمليات تقييم الفجوة في القدرات الإنتاجية الوطنية، بالإضافة إلى الخطوات اللازمة نحو الخروج من فئة أقل الدول نمواً وما بعده.

وتهدف عمليات التقييم هذه إلى تصميم برامج شاملة لتطوير القدرات الإنتاجية في كمبوديا وجزر القمر وجيبوتي والسنغال. وتُجري عمليات مماثلة لذلك في إثيوبيا وكينيا وزامبيا.

تعزيز القدرات الإنتاجية

في عام 2023، أنشأت الأمينة العامة، ريبيكا غرينسبان، المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمبادرة مؤشر القدرات الإنتاجية الذي يضم خبراء اقتصاديين وواضعي سياسات وباحثين لتوجيه برنامج العمل.

وأُنشئت أيضاً المجموعة الاستشارية الإحصائية والتقنية المعنية بمؤشر القدرات الإنتاجية التي تضم إحصائيين وهيئات وطنية وأوساط أكاديمية. وعُقد اجتماع المجموعة الأول في شباط/فبراير 2023 في تركيا.

وواصلت الشعبة تنسيق تنفيذ البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا: برنامج التدريب الثاني في مجال التجارة الذي اختتم أنشطته التنفيذية في كانون الأول/ديسمبر.

تعزيز التجارة في غرب أفريقيا

في إطار برنامج ممول من الإطار المتكامل المعزز، دعمت الشعبة الجهود التي أسفرت عن توقيع وزراء التجارة والنقل في بنين وبوركينا فاسو وتوغو والنيجر على إعلان وخارطة طريق.

ويمثل هذا العمل خطوة محورية نحو التكامل الإقليمي، فضلاً عن أنه يكسب الأطر القانونية مزيداً من الاتساق في مجالات النقل والوساطة والمرور العابر والتجارة.

بناء القدرة الاقتصادية على الصمود

دعمت الشعبة وضع السياسات التجارية وتوسيع نطاق ولوج الأسواق لمساعدة الاقتصادات الضعيفة على بناء قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.

وقادت الشعبة عملية إعداد استراتيجية مخصصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، استجابةً لمطالب الدول الأعضاء، على النحو المبين في ميثاق بريدجتاون.

وتسعى الاستراتيجية إلى تقديم الدعم التجاري والتنموي للدول الجزرية الصغيرة النامية في تنويع اقتصاداتها وتعزيزها.

تعزيز تعددية الأطراف

بالإضافة إلى ذلك، سعت الشعبة لتعزيز تعددية الأطراف وزيادة قدرة أقل البلدان نمواً على المشاركة في النظام التجاري العالمي.

فعلى سبيل المثال، توفر قاعدة بيانات نظام الأفضليات المعمم التي تحتفظ بها الشعبة معلومات عن الاستفادة من هذا النظام، فضلاً عن اتفاقات التجارة التفضيلية الأخرى الممنوحة للبلدان النامية ولأقل البلدان نمواً.

وبتعزيز برنامجها المتفق عليه لدعم مجموعة أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية، ساعدت الشعبة في زيادة قدرة البلدان التفاوضية وتدريب المندوبين على اتخاذ مواقف واضحة للمجموعة والمشاركة مشاركة أنجع في المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية ودورات اللجان.

وعمقت الشعبة التعاون مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بين المنظمتين.

وزادت المشاركة مع ستة مراكز امتياز في أفريقيا وآسيا تقدم التدريب في مواضيع التجارة والتنمية، مثل تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك والبنية التحتية وخلاف ذلك.

معلومات إضافية

- يستند برنامج *"التحوّل من أجل التجارة"* إلى برنامج التدريب الثاني في مجال التجارة واختير لكونه أحد اثنتي عشرة مبادرة تؤثر تأثيراً شديداً على صعيد منظومة الأمم المتحدة وبوسعها التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعُرضت المبادرة في فعالية خاصة رفيعة المستوى في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2023 في إطار عطلة نهاية الأسبوع للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- نشرت مجلة *Africa Renewal* مقالاً خاصاً عن برنامج التدريب الثاني في مجال التجارة في أنغولا. وسلط التقرير الضوء على قصص نجاح المستفيدين والتأثير الواسع النطاق الذي أحدثه النهج الكلي حيال التنويع الاقتصادي وبناء القدرات المؤسسية في أنغولا الذي بارد الأونكتاد إلى اتباعه.

أهم المشاريع

البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا: برنامج التدريب الثاني في مجال التجارة

يتألف البرنامج من سبعة مكونات هي: الصادرات الخضراء؛ الدبلوماسية التجارية؛ تيسير التجارة؛ لوجستيات النقل والتجارة؛ برنامج تطوير ريادة الأعمال (Empretec)؛ شبكة ريادة الأعمال العالمية؛ والاستثمار؛ والصناعات الثقافية والإبداعية.

دعم 15 عملية إعداد سياسات واستراتيجيات وطنية في أنغولا.

تدريب 3 301 مشاركاً من بينهم مدراء 30 شركة من أصل 100 شركة أنغولية كبرى.

شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية

تروج الشعبة للاستراتيجيات الاقتصادية لتشجيع النمو المطرد والتنمية الشاملة والمستدامة والعمالة والعمل اللائق للجميع. وتدعو إلى القضاء على الفقر في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، بوسائل من بينها تعزيز التعاون العالمي. وتساهم الشعبة في النقاش الدولي حول العولمة وإدارة عواقبها على البلدان النامية.

وتجري الشعبة دراسات تتناول سبل تنفيذ استراتيجيات التنمية الناجحة وتخفيف أعباء الديون التي تواجه البلدان النامية. وتقدم الشعبة المساعدة التقنية لإعانة البلدان النامية على الاندماج في النظام المالي الدولي وإدارة الديون الخارجية.

لمحة عامة

في عام 2023، أصدرت الشعبة تحديثها *لتقرير التجارة والتنمية نصف السنوي*، استكمالاً لمنشورها الرئيسي السنوي وهو *تقرير التجارة والتنمية لعام 2023* المعنون "النمو والدين والمناخ: إعادة مواءمة الهيكل المالي العالمي".

وقدم كلا التقريرين تحليلات ثاقبة للظروف الاقتصادية العالمية والصدمات المتعاقبة وتأثيراتها المتتالية في البلدان النامية. ولتحفيز العمل على مواجهة هذه التحديات، حدد التقرير أيضاً توجيهات السياسة العامة ذات الصلة.

ومواصلة للجهود السابقة، تولت الشعبة قيادة عمل الأونكتاد في تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، على الرغم من الظروف غير المواتية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، نشرت الشعبة أيضاً تقريراً للجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان *"التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: تكلفة الرعاية الاجتماعية لتجزئة الضفة الغربية المحتلة"*.

ودفع تصاعد أعباء الاقتراض واستفحال ضائقة الديون بين البلدان النامية الأونكتاد إلى تصدر الدعوات إلى إيجاد حلول أقوى متعددة الأطراف.

ودعماً لهذه الغاية، استمر الإبلاغ الدقيق عن الديون باستخدام نظام الأونكتاد لإدارة الديون والتحليل المالي لتمكين البلدان النامية من تتبع قدرتها على تحمل الديون واكتساب الشفافية والتفاوض على شروط أفضل.

واعتباراً من عام 2023، استخدمت 86 مؤسسة في 61 دولة نظام إدارة الديون والتحليل المالي.

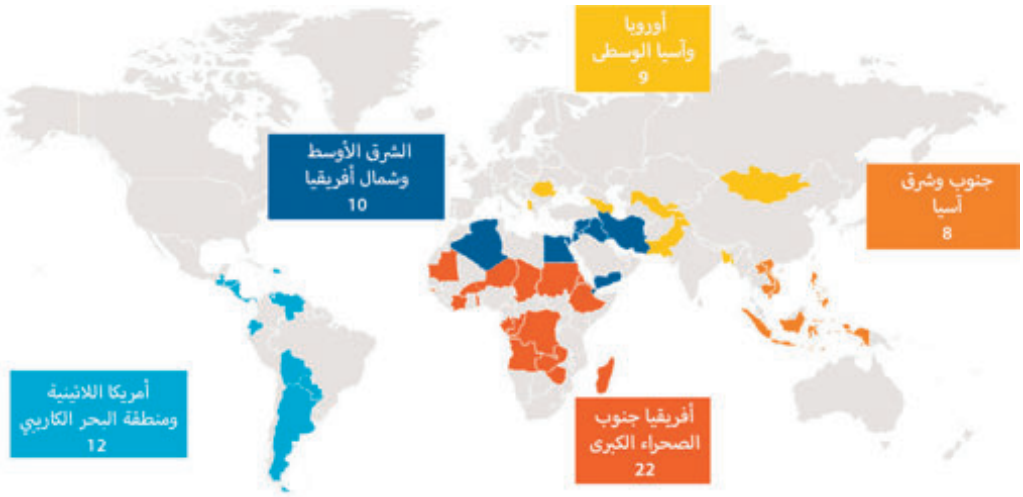

الخريطة
التوزيع الجغرافي للبلدان التي استخدمت نظام إدارة الديون والتحليل المالي في عام 2023

القضايا الرئيسية

يمثل تباين مسارات الانتعاش وتعميق أوجه التفاوت في الدخل والثروة وتربح الشركات وازدياد ضغوط المديونية تحديات ملحة تواجه الاقتصاد العالمي في عام 2023، على نحو ما هو مبين في *تقرير التجارة والتنمية لعام 2023*.

تعزيز **التعاون فيما بين بلدان الجنوب** بحسبانه وسيلة لتبادل الخبرات الناجحة في مجال السياسات بين البلدان النامية وتحفيز النمو

تحسين شفافية بيانات الديون باستخدام نظام إدارة الديون والتحليل المالي ومساعدة عدد متزايد من البلدان التي تستخدم هذا النظام على إصدار نشرات إحصائية عن الديون وإجراء عمليات استعراض لمحفظة الديون.

توقف النمو الاقتصادي العالمي

النسبة المئوية للتغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي العالمي، 2019-2024

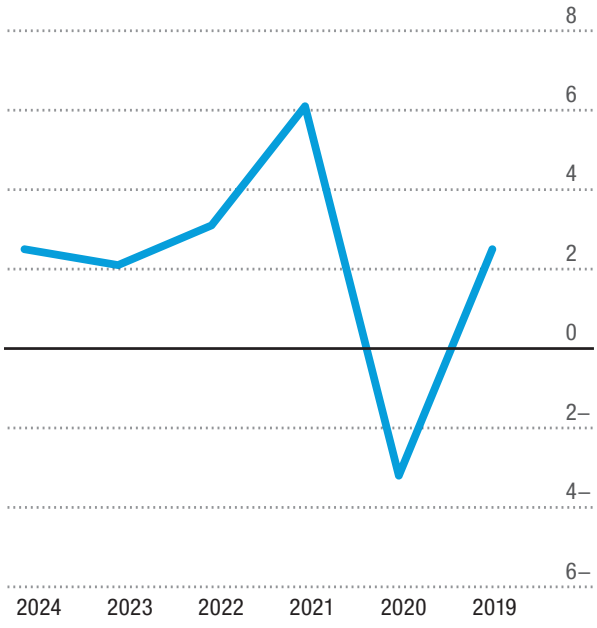

ملاحظة: تمثل البيانات الخاصة بعامي 2023 و2024 توقعات. أمريكا الشمالية باستثناء المكسيك. منطقة غرب آسيا وتشمل تركيا. وتستند معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى القيمة الثابتة لدولارات الولايات المتحدة لعام 2015.

المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية؛ الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية، والحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم: تحديث حتى حزيران/يونيه 2023; اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2023؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2023؛ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، ربيع 2023؛ *Economist Intelligence Unit*، وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست قاعدة البيانات القطرية؛ جي بي مورغان، مراقبة البيانات العالمية ومصادر وطنية.

البناء بشكل اضعف ومنفصل

متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الفعلي حسب المنطقة، ونسبة التغير المئوية، متوسط 202-20222

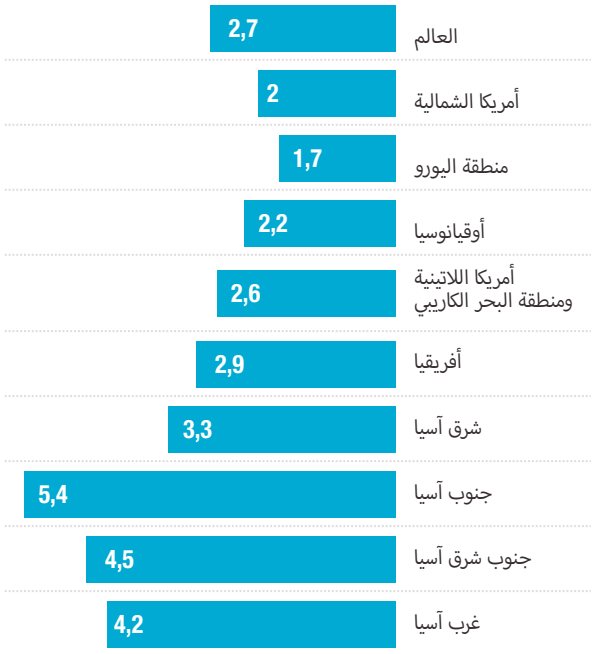

ملاحظة: تستند حسابات المجاميع القطرية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الثابتة لدولارات عام 2015. وتمثل البيانات الخاصة بعامي 2023 و2024 توقعات.

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية; الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية، والحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم: تحديث حتى حزيران/يونيه 2023؛ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، 2023؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2023؛ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، ربيع 2023؛ *Economist Intelligence Unit*، وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست قاعدة البيانات القطرية. جي بي مورغان، مراقبة البيانات العالمية ومصادر وطنية.

النتائج

مساعدة البلدان على معالجة الديون المتزايدة

خلال عام 2023، ظلت البلدان المستخدمة لنظام إدارة الديون والتحليل المالي ملتزمة بتوافر معلومات دقيقة عن الدين العام. وتساهم هذه البيانات المقدمة من خلال هذا النظام في تعزيز إدارة الديون والمخاطر ذات الصلة واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات، والقدرات على الوفاء بالتزامات الإبلاغ الدولية.

ويشمل دعم نظام إدارة الديون والتحليل المالي الذي تقمه الشعبة مجموعة واسعة النطاق من المجالات، من بينها ما يلي:

- تنفيذ برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي المتخصص في إدارة الديون؛
- المساعدة في إنشاء قواعد البيانات والتحقق من صحة البيانات وإدارة المخاطر التشغيلية وإعداد التقارير الإحصائية ودعم تحليل الديون؛
- إعداد البيئات القانونية والإدارية والتقنية والتنظيمية المناسبة لدعم إدارة الديون؛
- ربط قاعدة بيانات الديون بأنظمة معلومات مختلفة، أو بالنظام المتكامل لمعلومات الإدارة المالية.

وشملت الإنجازات البارزة في عام 2023 أن يكون لدى 93 في المائة من البلدان المستخدمة لنظام إدارة الديون والتحليل المالي قواعد بيانات شاملة عن الديون الخارجية الحكومية والمضمونة من الحكومة واقترن ذلك باحتفاظ 80 في المائة من البلدان بسجلات شاملة عن الديون المحلية.

> *نحن سعداء غاية السعادة بأن نكون أول من يستخدم نظام إدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS 7)*[في منطقة الشرق الأوسط]. *ويمثل نظام إدارة الديون والتحليل المالي أداة رئيسية للتحقق من موثوقية أرقام الديون.*
>
> ***أمين عام وزارة المالية، الأردن***

وبدعم من نظام إدارة الديون والتحليل المالي، تستطيع الحكومات نشر معلومات موثوقة وشاملة عن الدين العام يمكن الاطلاع عليها على الصعد الدولية والوطنية والمحلية. وفي مضمار شفافية بيانات الديون، أصدر 43 بلداً من البلدان التي تستخدم نظام إدارة الديون والتحليل المالي نشرات إحصاءات الديون وأصدر 36 بلداً استعراضات لحوافظ الديون.

وبالإضافة إلى ذلك، قدم 89 في المائة من البلدان التي تستخدم نظام إدارة الديون والتحليل المالي تقاريرها إلى نظام الإبلاغ عن المدينين التابع للبنك الدولي. وقدمت 83 في المائة من البلدان التي اشتركت في قاعدة البيانات الفصلية لإحصاءات الديون الخارجية التابعة للبنك الدولي بيانات عن الديون.

وبمعزل عن ذلك، نظمت الشعبة الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية والمؤتمر الرابع عشر نصف السنوي لإدارة الديون.

وواصلت الشعبة تعزيز الحلول المتعددة الأطراف لمعالجة أزمة الديون التي تواجه البلدان النامية، مستعينة في ذلك بسبل على رأسها تقديم مدخلات لمسار العمل المالي في مجموعة العشرين، تحت رئاسة البرازيل.

وشملت المدخلات الدروس المستخلصة من الإطار المشترك الذي أقرته مجموعة العشرين لمعالجة الديون ومواطن الضعف في ديون البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، بالإضافة إلى مقايضة "تحويل الديون إلى خدمات صحية" - وهي آلية تمويل جديدة مبتكرة تحول مدفوعات سداد الديون إلى استثمارات في الصحة العامة.

بعثة تدريبية إلى دولة فلسطين

أثناء بعثة أُوفدت إلى دولة فلسطين في أيار/مايو 2023، درب الأونكتاد مسؤولين وباحثين فلسطينيين على النمذجة الاقتصادية القياسية والتنبؤ الاقتصادي.

وشارك في هذا التدريب ممثلون عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية ووزارة المالية والتخطيط ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

المساهمات في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين

في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قدم فريق سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية التابع للشعبة عمله في مجال المناخ والتنمية خلال مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، في دبي.

واستند العمل إلى ثلاث أوراق بحثية. أولاً، بشأن الهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بتمويل المناخ الذي اتفق عليه في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين.

ثانياً، بشأن صندوق الخسائر والأضرار الجديد الذي أنشئ في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين في عام 2022.

ثالثاً، بشأن المادة 2-1 (ج) من اتفاق باريس التي تدعو الحكومات إلى جعل التدفقات المالية متسقة مع مسار التنمية القادرة على التكيف مع المناخ.

وأُعدت هذه الورقة بالشراكة مع مفاوضي تمويل المناخ من مجموعة الـ 77 - وهو تحالف يتألف من بلدان نامية.

المبادرات والأحداث الرفيعة المستوى

استضافت الشعبة مناقشات ركزت على تحسين البيئة الاقتصادية، سعياً لدعم التنمية المستدامة. وشملت هذه الاجتماعات اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي

وجمع هذا الحدث الذي استمر يومين خبراء لاستكشاف السبل التي تمكن البلدان من إقامة صناعات ووضع سياسات على نحو مستدام، تحقيقاً لمستقبل أكثر اخضراراً وصموداً وازدهاراً.

وفي أيلول/سبتمبر، نظمت الشعبة حلقة نقاش رفيعة المستوى في أعقاب القمة الخامسة عشرة لمجموعة بريكس جمعت الاقتصادات الناشئة في البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا.

وخلال المناقشة، بحث مسؤولون رفيعو المستوى من الدول الأعضاء الحالية والمنتظرة في مجموعة بريكس نتائج القمة وتداعياتها على الاقتصاد العالمي.

وحددت حلقة النقاش المجالات التي تحظى باهتمام البلدان النامية وتثير قلقها وسبل معالجة الأزمات العالمية المتفاقمة والمتتالية.

أهم المشاريع

- أعداد الإصدار الرئيسي السابع من برمجيات نظام إدارة الديون والتحليل المالي (*DMFAS7*) الذي تم تركيبه في الأردن واختباره في خمسة بلدان إضافية من شرق أفريقيا وجنوبها.
- تمديد **المشروع المتعدد الوكالات** المعنون "تعبئة الموارد المالية الخارجية خارج نطاق كوفيد-19 من أجل تنمية أكثر اخضراراً ومساواة واستدامة في دول جزرية صغيرة نامية مختارة ضعيفة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي"، يمكن الاطلاع عليه في الرابط التالي: https://www.un.org/sustain00sustainabledevelopment/news/news/ommunications-material/.
- إنشاء "**نادي للمقترضين**" للبلدان المدينة لمناقشة القضايا التقنية والابتكار واستكشاف أدوات جديدة للديون، تحقيقاً للتنمية المستدامة والتعلم المتبادل.
- نشر التقرير المعنون "*استعراض سياسة التحول الإنتاجي في بنغلاديش*" الذي يستكشف السبل الكفيلة باستفادة هذا البلد من وضعه كمركز عالمي لتصنيع المنسوجات وتنويع اقتصاده والابتكار. وهذا التقرير هو الخامس في سلسلة من المنشورات المشتركة مع مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- إصدار تقريرين عن الصين من منظور التعاون بين بلدان الجنوب. ويركز أحد هذين التقريرين على استراتيجيات التنمية للنمو الأخضر في الصين، بينما يستكشف الآخر مبادرات التجارة الحرة التجريبية.

شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية

تسعى الشعبة إلى التوصل إلى توافق في الآراء وتعزيز القدرات وتشجيع الشراكات في مجال السياسات التجارية والمفاوضات التجارية، والتجارة في السلع والخدمات والاقتصاد الإبداعي والتنويع الاقتصادي وقوانين المنافسة وحماية المستهلك وإدارة القضايا التي يثيرها تقاطع التجارة والاعتماد على السلع الأساسية والمنظور الجنساني والبيئة وتغير المناخ. وترصد الشعبة الاتجاهات وتقدم تحليلاً قائماً على الأدلة لجعل التجارة الدولية محركاً للتنمية الشاملة والمستدامة.***

لمحة عامة

يهدف عمل الشعبة إلى تمكين التنويع الاقتصادي وتمتين الاقتصادات المستدامة والقادرة على الصمود وتعزيز التحولات المتعددة الأطراف اللازمة لإقامة عالم أكثر اخضراراً وشمولاً وازدهاراً.

وعلى هذا النحو، ركز عمل الشعبة خلال عام 2023 على إتاحة تحليل قائم على الأدلة يساعد في تحقيق مكاسب تجارية وتنموية من السياسة الصناعية الناشئة والعمل المناخي. ودعمت الشعبة الدول الأعضاء لتمكينها من مواجهة تحديات الاعتماد على السلع الأساسية. وبحثت في السبل التي يمكن أن تسخر بها البلدان النامية الطلب المتزايد على المعادن ذات الأهمية الحاسمة لإحداث تحول في مجال الطاقة من أجل التنمية المستدامة وأزمة المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت الشعبة التدابير التجارية للنهوض بالمساهمات المحددة وطنياً في إطار اتفاق باريس واستكشفت السبل التي تمكن سياسات المنافسة وحماية المستهلك من جعل الأسواق مستدامة.

رحّب مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، بـ "**يوم التجارة**" و"**بيت التجارة**" الذي يُعقد لأول مرة على الإطلاق، مؤكداً الدور الحاسم الذي تقوم به التجارة والسياسات ذات الصلة في تسريع العمل المناخي الذي تمس الحاجة إليه. وجرى تنظيم يوم التجارة بالتعاون مع رئاسة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقدته دولة الإمارات العربية المتحدة ومركز التجارة الدولية وغرفة التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية.

القضايا الرئيسية

- تحقيق المكاسب التجارية والتنويع الاقتصادي من إزالة الكربون
- تفكيك أثر السياسة الصناعية الناشئة وتدابير الحد من المخاطر التجارية على الاقتصادات النامية
- بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية على إنشاء بيانات تجارية عالية الجودة وفي الوقت المناسب

تحديد حجم اقتصاد المحيطات

الصادرات حسب فئة السلع والخدمات القائمة على المحيطات، 2020، بمليارات الدولارات الأمريكية

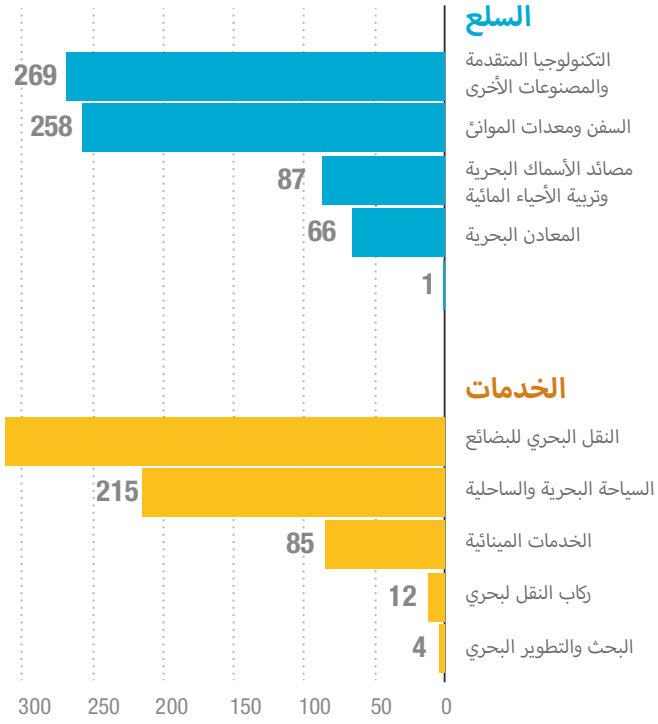

المصدر: تقديرات الأونكتاد استناداً إلى إحصاءات الأونكتاد (تم الاطلاع عليها في كانون الثاني/يناير 2023).

بناء اقتصاد مستدام للمحيطات

أصدرت الشعبة *استعراض التجارة والبيئة لعام 2023*، مسلطةً الضوء فيه على الفرص الهائلة التي تتيحها المحيطات للنمو الاقتصادي والقدرة على الصمود، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

النتائج

تسخير التجارة لتحفيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ

واصلت الشعبة جهودها لمواءمة السياسات التجارية مع الأهداف المناخية العالمية.

وفي دورة مؤتمر الأطراف الثامنة والعشرين، أصدرت الشعبة دراسة تناولت السبل الكفيلة بأن تضمِّن 60 دولة نامية التجارة في التعهدات الوطنية بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ والمعروفة باسم المساهمات المحددة وطنياً. وفي سياق منفصل، عملت الشعبة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على إعداد خوارزمية للبحث عن التدابير غير الجمركية ذات الصلة بتغير المناخ في قاعدة بيانات نظام معلومات تحليل التجارة التابع للأونكتاد. وتغطي قاعدة البيانات قرابة 150 بلداً وأكثر من 95 في المائة من التجارة العالمية، و20 000 لائحة مختلفة، ونحو 90 000 تدبيراً متميزاً.

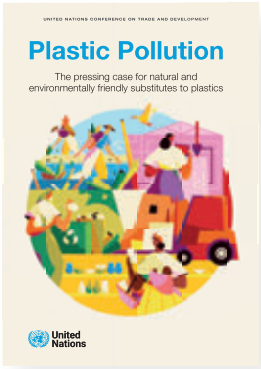

ونشرت الشعبة أيضاً تقريراً بعنوان "التلوث البلاستيكي: مسألة بدائل البلاستيك الطبيعية والمراعية للبيئة الملحة".

وقدم التقرير، وهو وثيق الصلة بالموضوع في سياق المفاوضات الجارية في الأمم المتحدة لمعالجة التلوث البلاستيكي، قائمة توضيحية موسعة للمواد والمنتجات القائمة على الطبيعة. ويمكن أن تشكل هذه المنتجات بدائل للمواد البلاستيكية أو يستعاض بها عنها، متيحة بذلك أساساً أولياً للتحليل واتخاذ إجراءات في مضمار السياسات.

قيمة بدائل البلاستيك التجارية

بلغت قيمة الصادرات في عام 2020 388 مليار دولار يمثل ثلثاها تقريباً صادرات المواد الخام (258 مليار دولار)

المواد الخام		المنتجات
ألياف طبيعية (نباتية/شجرية) **116 819**	ذات أساس معدني **77109**	المعادن **65 825**
	ألياف طبيعية **64 860** المحاصيل المخصصة **25 109** المنتجات الزراعية الثانوية **22 301** ذات أساس حيواني **17 450**	منتجات الألياف الطبيعية (نباتية/شجرية) **39 413** منتجات الألياف الطبيعية **20 281**

ومنذ آذار/مارس 2023، يشارك الأونكتاد في قيادة برنامج معلومات المستهلكين الذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال شبكته المسماة كوكب واحد.

ويقود البرنامج مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين يُبتغى منها تمكين المستهلكين من التحول نحو الاستهلاك المستدام. وعقد الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة شراكة جديدة لاستكشاف التفاعل بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وحماية المستهلك.

النقاط البارزة في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين

لأول مرة، خصص مؤتمر الأطراف يوماً كاملاً للتجارة، مسلطاً الضوء فيه على اشتداد الحاجة إلى وضع التجارة في مقدمة أولويات مكافحة أزمة المناخ.

وفي افتتاح يوم التجارة، انضمت الأمينة العامة للأونكتاد، ريبيكا غرينسبان، إلى قادة العالم في تحديد معالم خارطة طريق لخيارات السياسات التجارية تتيح التصدي لتغير المناخ تصدياً عادلاً وطموحاً.

واستضاف الأونكتاد وشركاؤه جناح "بيت التجارة" في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، وهو حيز مخصص لإثارة المناقشات واستنباط الحلول التي تجعل التجارة تُسارع بخطى الإجراءات المتعلقة بالمناخ. وعقد الجناح 44 جلسة شارك فيها نحو 200 متحدث.

المعادن الحرجة والاعتماد على السلع الأساسية

ساهمت الشعبة مساهمة كبيرة في الفريق العامل التابع للأمين العام للأمم المتحدة المعني بتحويل الصناعات الاستخراجية من أجل التنمية المستدامة الذي أنشئ لمساعدة البلدان على تسخير المعادن الحاسمة في عملية الانتقال في مجال الطاقة لتحقيق التنمية المستدامة.

وأجرى الفريق العامل بحثاً تناول فيه ديناميكيات تجارة المعادن الحرجة والمنتجات ذات الصلة بها، مسلطاً الضوء فيها على الخصائص التي تتميز بها أسواق المعادن الحرجة لبطاريات الليثيوم أيون القابلة لإعادة الشحن المستخدمة في السيارات الكهربائية.

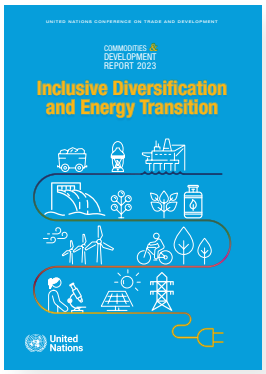

وأبان *تقرير السلع الأساسية والتنمية لعام 2023* الإجراءات الرئيسية في سياق الانتقال في مجال الطاقة في العالم.

وسعى التقرير إلى مساعدة الاقتصادات الضعيفة على تجنب المزالق السابقة الناشئة عن الاعتماد على السلع الأساسية اعتماداً تشكل فيه هذه السلع أكثر من 60 في المائة من قيمة صادرات البلد المعني من السلع. واقترح التقرير سياسات صناعية خضراء لتعزيز الانتقال في مجال الطاقة انتقالاً منصفاً وعادلاً.

مساعدة البلدان النامية في التعامل مع البيئة التجارية العالمية المتغيرة

في إطار موضوع تغير البيئات التجارية، حللت الشعبة صدى تداعيات الاستراتيجيات الصناعية الوطنية والديناميكيات الجيوسياسية في الدول النامية.

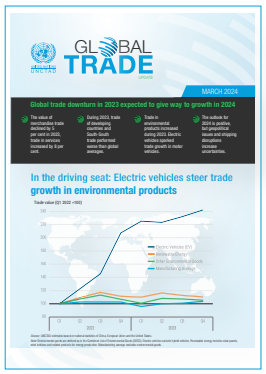

وحدد منتدى الأمم المتحدة للتجارة أربع مبادرات تجارية شديدة التأثير من شأنها أن تساعد على تعزيز التقدم في المجالات الرئيسية للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من بينها الشراكات التجارية بين بلدان الجنوب واقتصاد المحيطات المستدام والاستهلاك والإنتاج المستدامين والحلول الرقمية لسد الفجوة بين الجنسين.

وقدمت نشرة مستجدات التجارة العالمية التي تصدر على أساس ربع سنوي رؤى عن أحدث الاتجاهات في تجارة السلع والخدمات والصادرات من البلدان النامية، بما في ذلك التجارة بين بلدان الجنوب والاتجاهات الجيوسياسية والتوقعات المستقبلية.

وأجرت الدورة الثانية والثلاثون للجنة المشاركين في النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية تقييماً لتنفيذ الاتفاق الذي يتطلب تصديقاً آخر قبل أن يصبح نافذاً.

وبحث الاجتماع سبل زيادة التعاون بين بلدان الجنوب في مجالات التنمية المستدامة الجديدة على نحو يمكن الأعضاء من جني الفوائد التجارية والإنمائية في السياق الاقتصادي والسياسي العالمي الحالي.

وواصلت الشعبة العمل في تآزر مع مختلف الفرق في الأونكتاد، متخذة من التجارة أداة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً. ودعمت الشعبة جهود واضعي السياسات في البلدان النامية في التعامل مع مواضيع التجارة العالمية الناشئة، مثل التجارة الإلكترونية وريادة الأعمال من منظور جنساني.

واستفاد زهاء 200 2 مشارك في 154 بلداً من أكثر من 25 عملية إعادة لدورة الشعبة على الإنترنت حول التجارة والاعتبارات الجنسانية التي تركز على المستوى الوطني والإقليمي والمواضيعي.

بناء قدرات البيانات التجارية في البلدان النامية

في أعقاب إصدار مجموعات بيانات المحيطات والمنتجات القائمة على التنوع البيولوجي في عام 2022، وسّع الأونكتاد نطاق دعمه لتمتين قدرة البلدان النامية على تقييم الاقتصاد الإبداعي وتجارة البلاستيك بشكل أفضل. وتضم قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد أصلاً مجموعات بيانات عن السلع الإبداعية والخدمات والصناعات ذات الصلة بها.

ومتابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية، أنشأ الأونكتاد أيضاً فريق عمل غير رسمي معني بالبيانات الخاصة بسياسات تجارة الخدمات والتنمية لمساعدة البلدان على تحسين جمع بيانات تجارة الخدمات وإنتاجها.

أهم المشاريع

- التجارة الخضراء من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ التابعة لمجموعة رأس الحربة الميلانيزية.
- تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات للبلدان النامية الأفريقية الناطقة بالبرتغالية وتيمور - ليشتي في مجال المنافسة وحماية المستهلك.
- إدراج المبادرات الخضراء في استراتيجيات 20 دولة إفريقية وطنية لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
- PROMOVE Comércio بناء قدرة الصادرات التنافسية في موزمبيق
- دراسة تتناول التجارة وريادة الأعمال في إندونيسيا من المنظور الجنساني والإنمائي
- اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية الحواجز غير الجمركية: آليات الرصد والإبلاغ والإزالة

الشهادات

شكل استعداد الأونكتاد للتعاون مع الهيئة المعنية بالمنافسة في كابو فيردي أمراً حيوياً. واكتسى الدعم المقدم من الأونكتاد أهمية كبرى، لا سيما في مجال التدريب التقني وتحليل بعض الحالات المناهضة للمنافسة. وأثرت المساعدة التقنية الرفيعة المستوى تأثيراً شديداً في إيجاد حقبة جديدة من قانون المنافسة وسياستها في البلاد.

إيمانويل باربوسا
رئيس هيئة المنافسة في كابو في

شعبة الاستثمار والمشاريع

تسعى الشعبة إلى تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة من خلال الاستثمار وتطوير المشاريع لتعزيز بناء القدرات الإنتاجية والتكنولوجية والتصنيع والتنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والمضي قدماً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والشعبة هي الجهة التي تتولى تنسيق المسائل ذات الصلة بالاستثمار وتطوير المشروعات في منظومة الأمم المتحدة، وهي تجري أحدث التحليلات في مجال السياسات وتوفر المساعدة التقنية وتحقق توافقاً دولياً في الآراء بشأن الاستثمار والمشاريع.

لمحة عامة

منذ أزمة كوفيد-19، اتجهت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية نحو الانخفاض. وإزاء هذه الخلفية، واصلت الشعبة دعم الدول الأعضاء في التصدي للتحديات العالمية الرئيسية والناشئة والمتداخلة التي تؤثر في سياسات الاستثمار وتنمية المشاريع على جميع المستويات.

ويواجه الانتقال في مجال الطاقة على وجه الخصوص فجوة تمويلية كبيرة. واقترح منشور الشعبة الرئيسي، وهو *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023*، ميثاق عمل عالمي لزيادة الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع وحدد الإجراءات ذات الأولوية بدءاً من آليات التمويل إلى سياسات الحوافز. واسترشدت عمليات عديدة متعددة الأطراف، من بينها مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومناقشات الجمعية العامة، بالتقرير.

ومهد منتدى الاستثمار العالمي الثامن الذي عقدته الشعبة الطريق أمام المناقشات التي جرت في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين. ومثل المنتدى أكبر تجمع من نوعه على الإطلاق؛ إذ اجتمع فيه أكثر من 8 000 مشارك من بينهم ثمانية رؤساء دول وقادة حكومات و69 وزيراً ونائب وزير و57 ممثلاً رفيع المستوى لمنظمات دولية وإقليمية و700 مدير تنفيذي من القطاع الخاص. واشتمل الحدث الذي استمر خمسة أيام على ما مجموعه 157 جلسة عُقد بعضها بالتعاون مع 80 جهة شريكة.

واختُتم عام 2023 بإجراء تقييم مستقل لعمل الشعبة أكد جدوى تدخلاتها وجودتها وكفاءتها وفعاليتها وأقر التقييم بوجود روابط قوية بين أنشطة الشعبة وولاياتها الرئيسية، لا سيما في مضمار دعم أهداف التنمية المستدامة.

القضايا الرئيسية

- يتزايد الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وإن كان ببطء شديد. واتسعت الفجوة التمويلية فوصلت 4 تريليون دولار، بعد أن كانت 2,5 تريليون دولار في عام 2015
- تمويل الانتقال في مجال الطاقة من خلال ميثاق العمل العالمي
- توسيع نطاق تقارير الاستدامة

تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 12 في المائة في عام 2022

حسب المنطقة دون الإقليمية، بمليارات الدولارات الأمريكية، بالنسبة المئوية، 2021

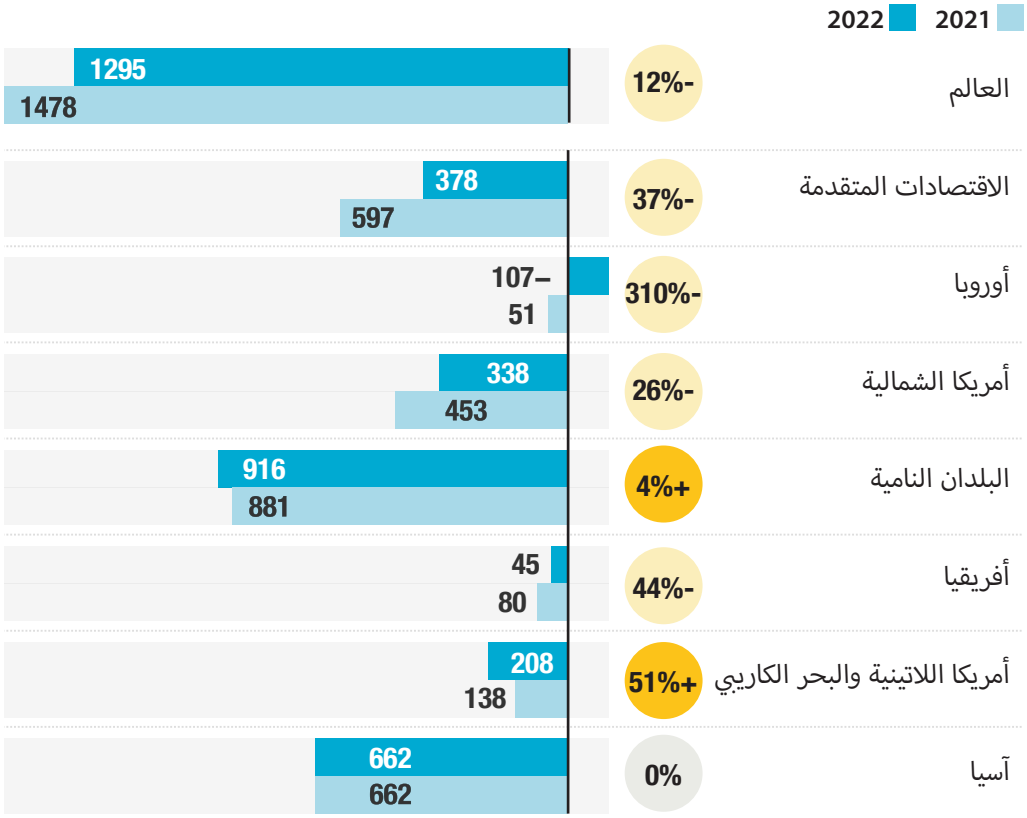

المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/التجارة الخارجية (https://unctad.org/fdistatistics).

اتساع فجوة الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية

تقديرات الفجوة الاستثمارية السنوية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، المجموع وحسب القطاعات، إجمالي الإنفاق الرأسمالي، بتريليونات الدولارات الأمريكية

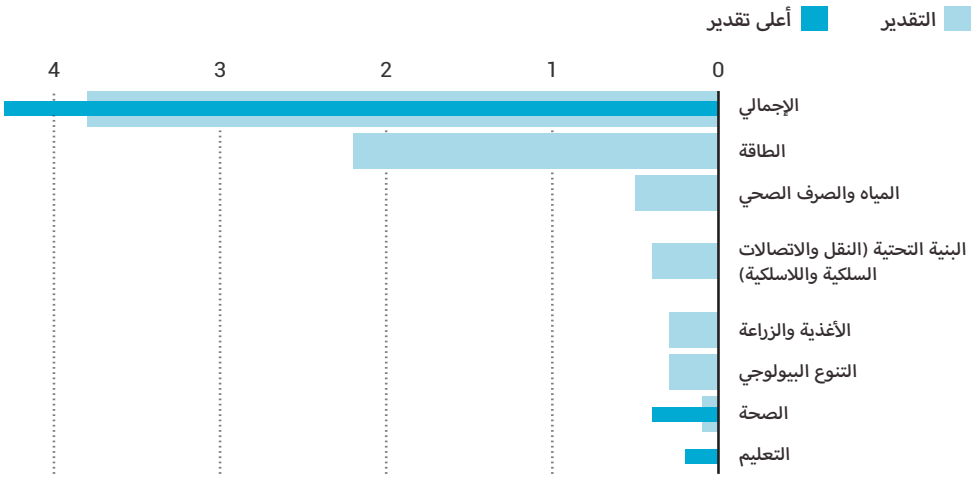

المصدر: مرصد الأونكتاد لاتجاهات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة أيلول/سبتمبر 2023.

ملاحظة: يشير الاستثمار إلى النفقات الرأسمالية. ويعبر النطاق الخاص بقطاعي الصحة والتعليم عن عدم اليقين بشأن حجم عنصر الإنفاق الرأسمالي في إجمالي فجوة القطاعين الاستثمارية، إذ يتوقع أن يكون عنصر الإنفاق التشغيلي كبيراً.

النتائج

على خلفية الأزمات العالمية المتتالية، دعمت الشعبة الدول الأعضاء في التصدي للتحديات المتزايدة التي تواجه المجتمع الدولي.

الاستثمار في الانتقال في مجال الطاقة

نشرت الشعبة *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023* وموضوعه "الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع" الذي أبان الخطوط العريضة لميثاق العمل العالمي.

ويتضمن الميثاق مبادئ توجيهية للانتقال في مجال الطاقة - تحقيق الأهداف المناخية، وتوفير الطاقة بأسعار معقولة للجميع، وأمن الطاقة.

ويقترح الميثاق ست حزم عمل لوضع سياسات الاستثمار الوطنية والدولية في هذا الصدد تشمل الشراكات والتعاون العالمي والإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب وآليات التمويل وأدواته وأسواق التمويل المستدام.

وحقق نشر التقرير على الصعيد العالمي نجاحاً باهراً، فاستقطب 678 2 قصة إعلامية استُخدمت فيها 18 لغة و000 100 عملية تنزيل على الموقع الإلكتروني. وزادت زيارات صفحة التقرير الإلكترونية بنسبة 30% مقارنةً بعام 2022.

منتدى الاستثمار العالمي الثامن

انعقد منتدى الاستثمار العالمي الثامن في أبو ظبي وركز على "الاستثمار في التنمية المستدامة".

وتناول المنتدى تحديات الاستثمار الناجمة عن الأزمات العالمية المتعددة والمتداخلة. وشمل مسارات مخصصة للاستثمار في الأمن الغذائي والصحة والتكنولوجيا والتمويل المستدام والانتقال في مجال الطاقة والاستثمار في المناخ وساعد في إثراء المناقشات التي دارت في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين.

وسدّ المنتدى فجوة نظمية في الحوكمة الاقتصادية العالمية في مجال الاستثمار، متيحاً منبراً للحوار والعمل على تشكيل سياسات الاستثمار الدولية.

واستهل المنتدى مبادرات رئيسية، من بينها ما يلي:

- دليل نموذجي عن أسواق الكربون الطوعية
- أجندة أبحاث السياسات العالمية ذات النهج المتعدد التخصصات
- شراكة مع منتدى المستثمرين السياديين الأفارقة لتعزيز الاستثمار المستدام
- منصة أصحاب المصلحة المتعددين لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية
- ثلاث شراكات إقليمية بشأن إعداد تقارير الاستدامة

التأثير في وضع سياسات الاستثمار

يواصل الأونكتاد تأكيد دوره الريادي في وضع سياسات الاستثمار.

وبناءً على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، قادت الشعبة الجهود المبذولة لدعم الدول الأعضاء في الاستفادة من التوصيات الواردة في *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023*.

وشمل ذلك إجراءات السياسة العامة بشأن الإصلاح الضريبي الدولي والاستثمار المستدام ورصد التقدم المحرز في الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة في العالم.

وعلى الصعيد الإقليمي، اعتمدت جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الإسلامية مبادئ توجيهية تستند إلى إطار سياسات الاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة الذي وضعه الأونكتاد.

وفي أماكن أخرى، دعم برنامج الشعبة لاستعراض سياسات الاستثمار موريتانيا وطاجيكستان وتوغو والاتحاد النقدي الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

وفي مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، واصلت الشعبة دعم الدول الأعضاء في استعراض شبكات معاهدات الاستثمار الخاصة بها وتصميم معاهدات استثمار نموذجية. واستُكمل هذا الجهد بإنشاء منصة لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية لتحديد سبل تسريع وتيرة التنمية المستدامة والانتقال في مجال الطاقة.

واستناداً إلى الحلول التي تقدمها الشعبة للنوافذ الموحدة عبر الإنترنت لتسهيل الأعمال التجارية والاستثمار، أصدرت منتجات جديدة عديدة لتعزيز الاستثمار على نحو يتسق مع أهداف التنمية المستدامة. وشمل ذلك إنشاء سجل للانبعاثات لمساعدة الدول على الوفاء بالتزامات باريس وبوابة لتسريع إجراءات الموافقة على الأدوية المهمة.

وأتاحت الشعبة أيضاً معلومات محدثة لواضعي السياسات، مستخدمة في ذلك مرصدها لسياسات الاستثمار، بالإضافة إلى قواعد بيانات على الإنترنت للوائح الاستثمار الوطنية واتفاقات الاستثمار الدولية.

الاستثمار في الصحة

استكشف مسار عمل الشعبة المعني بالاستثمار في الصحة خيارات الشراكات الجديدة ونفذ أعمالاً استشارية في بلدان من بينها إثيوبيا وكينيا وأوغندا توجت بوضع إطار عمل إقليمي للسياسات وإنشاء آلية تعاون إقليمي.

وعالجت هذه التحركات الاختناقات في إنتاج المضادات الحيوية المحلية في المنطقة ويسَّرت تبادل المعلومات.

تعزيز التمويل المستدام

يتزايد التمويل القائم على الاستدامة. ولتحقيق الاستفادة الكاملة من مساهمة جميع أصحاب المصلحة في التنمية المستدامة، ركزت الشعبة على تعزيز تكامل الاستثمار الذي يتخذ الاستدامة محوراً له.

واستلزم ذلك بذل جهود لتبديد المخاوف التي تثيرها الادعاءات المضللة عن التمويه الأخضر ومواءمة الإفصاح عن المسائل البيئية والاجتماعية وذات الصلة بالحوكمة.

وبالإضافة إلى ذلك، أعدت الشعبة إطار عمل جديد لمبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة للأمم المتحدة يهدف إلى تعظيم فرص أسواق الكربون وإطار عمل جديد لتكامل الاستدامة موجه للمستثمرين المؤسسيين.

ودعمت الشعبة أيضاً الشركات للانخراط في ممارسات الأعمال المستدامة، مستعينة في ذلك بنشر مؤشرات الأونكتاد الأساسية للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة وبعقد شراكات إقليمية يُبتغى منها مساعدة البلدان في تنفيذ معايير الإبلاغ عن الاستدامة العالمية.

تعزيز ريادة الأعمال

تعزيزاً لعمل الشعبة في مجال ريادة الأعمال، حدَّثت برنامج الأونكتاد لريادة الأعمال المسمى برنامج تطوير ريادة الأعمال "إمبريتيك"، فأدخلت أنشطة مبتكرة لبناء القدرات لتسخير التكنولوجيات الجديدة وتلبية احتياجات رواد الأعمال المتطورة في البلدان النامية تلبية أفضل.

أهم المشاريع

- **تبسيط إجراءات العمل لتحقيق التنمية المستدامة** باستخدام أدوات الحكومة الإلكترونية. ومنذ عام 2016، ارتفع عدد الدول التي لديها بوابات معلومات استثمارية على الإنترنت من 130 إلى 169 دولة. ونفذ الأونكتاد ما مجموعه 96 نظاماً في 60 اقتصاداً، فأسفر ذلك عن تخفيض خطوات تسجيل الأعمال التجارية والاستمارات والوثائق بنسبة 80 في المائة.

- **الأعمال التجارية العائلية لتحقيق التنمية المستدامة:** يساعد ذلك على تحويل نماذج الأعمال التقليدية من أجل الاستدامة والازدهار، وهو متاح بست لغات وفي أكثر من 40 بلداً.

- **مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة:** تضم المبادرة 133 عضواً و682 63 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية تبلغ قيمتها 125 تريليون دولار، وهي مبادرة آخذة في التوسع. وفي عام 2023، عقدت المبادرة 47 حلقة عمل في 42 سوقاً ودربت أكثر من 000 8 مشارك. ونظمت 14 حدثاً شارك فيها 149 متحدثاً (53% منهم من النساء) من أسواق الأوراق المالية ومنظمي أسواق الأوراق المالية وواضعي المعايير وأصحاب المصلحة الرئيسيين في السوق.

- **الشراكات الإقليمية لتعزيز الاستدامة والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة:** شُرع فيها في عام 2020 في الوقت نفسه الذي استُهلت فيه الشراكات الإقليمية لأمريكا اللاتينية. وعقدت المبادرة شراكات من أجل أفريقيا (2021) وساعدت في الآونة الأخيرة في الاستجابة لطلب الدول الأعضاء المتزايد لإنشاء شراكات إقليمية لآسيا وأوراسيا والخليج. وفي موازاة ذلك، ازداد عدد الأعضاء ازدياداً شديداً - فارتفع من سبعة أعضاء في عام 2021 إلى 40 عضواً في عام 2022 و87 عضواً في عام 2023، يمثلون 43 بلداً.

في عام 2023، فازت مبادرة الأمم المتحدة للأسواق المالية المستدامة بجائزة "جوائز قادة المناخ" في إطار جوائز التمويل من أجل المستقبل التي تحتفي بالمؤسسات التي تدمج الاستدامة في عملية اتخاذ القرارات المالية.

وقالت اللجنة التي منحت الجائزة:

تواصل مبادرة الأمم المتحدة للأسواق المالية المستدامة تقديم واحد من أكبر برامج التوعية العالمية بشأن الإفصاح عن مخاطر المناخ يجمع المنظمات والأسواق المالية لبناء المعرفة في الأسواق الراسخة والناشئة على حد سواء. وأشادت لجنة التحكيم بانتشار هذه المشاركة على الصعيد العالمي، مستفيدةً من قدرة الأسواق المالية على ولوج الأسواق الناشئة والتركيز على الاحتياجات الخاصة بالسوق.

© منتدى الاستثمار العالمي لعام 2023 | الأمينة العامة للأونكتاد ريبيكا غرينسبان (الثانية إلى اليمين) في المنتدى مع ثاني بن أحمد الزيودي (الثاني إلى اليسار)، وزير الدولة للتجارة الخارجية في الإمارات العربية المتحدة، وجيمس زان (الأول إلى اليمين)، مدير الاستثمار وتنمية المشاريع في الأونكتاد.

ستمهد المناقشات والشراكات التي تشكلت أثناء هذا المنتدى العالمي للاستثمار السبيل لمستقبل أكثر شمولاً واستدامة لنا جميعاً. فلنكتب معاً قصة قوامها الأمل والقدرة على الصمود والمضي قدماً.

فخامة السيد خوسيه راموس-هورتا،
رئيس جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، والحائز على جائزة نوبل

يُعد منتدى الاستثمار العالمي هذا لعام 2023 تذكيراً جاء في أوانه بأن تعددية الأطراف لا تزال وسيلة فعالة للمشاركة العالمية على نحو يعود بالنفع على الجميع.

معالي السيد فالديس دومبروفسكيس
نائب الرئيس التنفيذي لاقتصاد موجه لصالح الناس، الاتحاد الأوروبي

شعبة التكنولوجيا واللوجستيات

تسعى الشعبة إلى تعزيز النمو والتنمية الشاملين، مستعينة في ذلك بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية وتقديم خدمات لوجستية تجارية تتسم بالكفاءة والمرونة والاستدامة وبرامج التدريب وبناء القدرات. وتستضيف الشعبة لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتنفذ أكبر برنامج للتعاون التقني يديره الأونكتاد وتتولى تنفيذه، وهو برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية.

لمحة عامة

في عام 2023، واصلت الشعبة تعزيز تأثير الأونكتاد في تشكيل المناقشات العالمية التي تتناول السياسات الخضراء والرقمية.

ونشرت الشعبة *تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2023* الذي أكد على حاجة البلدان النامية إلى اغتنام فرص الابتكار الأخضر لتحقيق النمو الاقتصادي والتكنولوجي.

وأكد منشور الشعبة الرئيسي المعنون *استعراض النقل البحري لعام 2023* على الانتقال في مجال الطاقة الذي يعد ضرورياً في النقل البحري، فضلاً عن متطلبات قطاع النقل البحري الطموحة لإزالة الكربون. وسلط الاستعراض الضوء أيضاً على تأثير التوترات التجارية والجغرافية في أنماط الشحن المتغيرة وطرق التجارة وتكاليف الشحن وأسعار المواد الغذائية.

وسلّط *تقرير النظام الآلي للبيانات الجمركية للفترة 2022-2023* الضوء على فوائد أتمتة الإجراءات الجمركية ورقمنتها لتسريع خطى تيسير التجارة الذكية مناخياً.

وأُصدر عدد من التقارير التحليلية، من بينها تقارير عن النوافذ التجارية الموحدة وتقنية سلسلة الكتل في تيسير التجارة وأداء الموانئ والأجهزة التعاقدية لتوزيع المخاطر التجارية ومنع الخسائر.

واستضافت الشعبة **الأسبوع الإلكتروني eWeek 2023** الذي حضره عدد قياسي بلغ 3 500 مشارك من 159 بلداً. وسلط هذا الحدث الضوء على التكاليف البيئية الناشئة عن التقنيات الرقمية ودعا إلى فهم الصلات بين الرقمنة والاستدامة فهماً أفضل.

وبالإضافة إلى ذلك، دعمت الشعبة بناء توافق حكومي دولي في مجالات معقدة، مثل كيفية تسخير البيانات لتحقيق التنمية المستدامة ورقمنة تيسير التجارة والتنسيق والابتكار.

وبدأت الشعبة، بصفتها أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتقديم الدعم الموضوعي لها، عملية استعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور 20 عاماً على انعقادها بمشاورات مفتوحة في منتدى إدارة الإنترنت في كيوتو وأسبوع الأونكتاد الإلكتروني في جنيف.

وناقش هذا الحدث التقدم المحرز والتحديات والتوقعات المستقبلية المتعلقة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات، قبل الذكرى السنوية العشرين لانعقادها التي تحل في عام 2025.

سلاسل إمداد عالمية مستدامة وقادرة على الصمود

قادت الشعبة الأعمال التحضيرية لمنتدى الأونكتاد الأول لسلاسل الإمداد العالمية، وهي مبادرة تم تنفيذها بالتعاون مع حكومة بربادوس. وسيُعقد المنتدى في بريدجتاون، بربادوس، في الفترة من 21 إلى 24 أيار/مايو 2024. وسيضم الحدث جزءاً رفيع المستوى يجمع بين وزراء ومسؤولين تنفيذيين من مجموعة من المؤسسات الناشطة في مجال النقل والتجارة والخدمات اللوجستية وإدارة سلسلة الإمداد، وسيتضمن 60 جلسة تقنية. ويهدف المنتدى إلى الخروج بتوصيات عملية المنحى من أجل سلاسل إمداد عالمية أكثر قدرة على الصمود ترتكز على النقل والخدمات اللوجستية المستدامة والمنخفضة الكربون والقادرة على الصمود والذكية.

Global Supply Chain Forum
Barbados
UN trade & development

القضايا الرئيسية

- إزالة الكربون من النقل البحري: المساعدة في تسريع الانتقال العادل والمنصف في مجال الطاقة
- تعزيز التكنولوجيا الخضراء لتحقيق النمو في عالم منخفض الكربون
- تعزيز الهدف المزدوج المتمثل في تطوير التكنولوجيا الرقمية وحماية البيئة
- دعم عملية التفاوض بشأن خفض غازات الدفيئة في المنظمة البحرية الدولية والانتقال العادل والمنصف بإجراء تقييم شامل لأثر قياس خفض غازات الدفيئة

انبعاثات الشحن تسير في الاتجاه الخاطئ

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب السفن الرئيسية والأطنان، 2012-2023

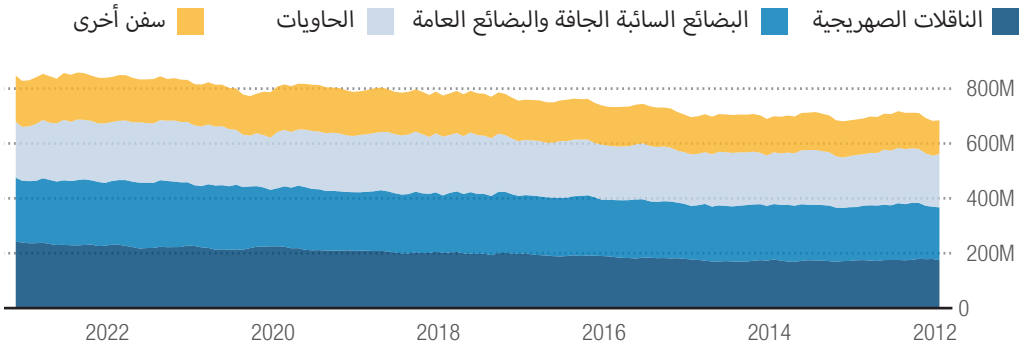

المصدر: الأونكتاد استناداً إلى البيانات المقدمة من شركة Marine Benchmark، حزيران/يونيه 2023.

ملاحظة: تشمل مجموعة "سفن أخرى" المركبات وسفن التحميل الأفقي/سفن الدحرجة وسفن الركاب والسفن الدعم البحري وسفن الخدمات والسفن المتنوعة.

من المتوقع أن تزدهر قيمة التكنولوجيات الرائدة في القرن الحادي والعشرين

حجم سوق التكنولوجيات الرائدة، بمليارات الدولارات الأمريكية

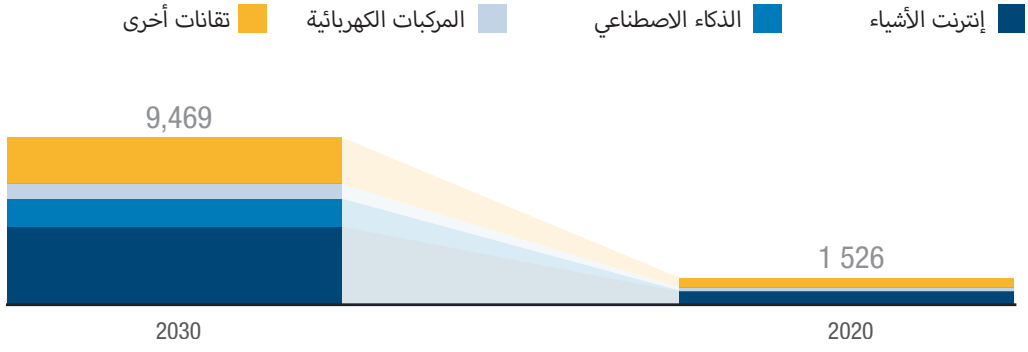

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى تقديرات مختلفة.

النتائج

تمكين البلدان النامية من الاستفادة من الاقتصاد الرقمي

في عام 2023، أكملت الشعبة تقييمات جاهزية التجارة الإلكترونية لأربعة بلدان، هي بيرو وغانا ومنغوليا وموريتانيا.

واستفاد حتى الآن 36 اقتصاداً نامياً من التقييمات ووضع 28 اقتصاداً نامياً استراتيجية، أو خطة عمل وطنية، لتعميم التجارة الإلكترونية في جداول أعمال التنمية الوطنية، أو هو يعتزم أن يفعل ذلك.

وساعدت مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة التي يقودها الأونكتاد في تمكين أكثر من 60 امرأة من رائدات الأعمال الرقمية من 16 بلداً نامياً، فأصبحت شبكتها النشطة من المجتمعات المحلية الإقليمية تضم 300 شركة رقمية في 40 بلداً.

وعقدت الشعبة دورتين لبناء القدرات عبر الإنترنت ركزتا على تسخير الهوية الرقمية للتجارة والتنمية والتعمق في جوانب التجارة الإلكترونية القانونية. واستفاد من التدريب ما مجموعه 566 مشاركاً من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت الشعبة دورة تدريبية عبر الإنترنت حول "التجارة الإلكترونية من أجل التنمية" أثرت تأثيراً إيجابياً في 154 مشاركاً في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية والكاريبي وقدمتها، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي.

وأُعد أيضاً تدريب للمساعدة في تحسين قدرات البلدان النامية في جمع إحصاءات التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية وإنتاجها. وتم تنفيذ ذلك بالتعاون الوثيق مع شركاء عالميين، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

وأجرت الشعبة بحوثاً وتحليلات لاستكشاف لوائح تدفقات البيانات عبر الحدود والنهج المتبعة في قياس قيمة التجارة الإلكترونية عبر مجموعة العشرين التي تمثل الاقتصادات الرائدة في العالم.

ودعمت الشعبة أيضاً المناقشة التي دارت في لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن تسخير البيانات لأغراض التنمية التي استكشفت التحديات المتعددة الأبعاد التي تثيرها البيانات الرقمية وتداعياتها الإنمائية. وفي قرار رائد، وافقت اللجنة على إنشاء مجموعة عمل لأصحاب المصلحة المتعددين تعنى بأطر إدارة البيانات.

وأصدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد معاً الطبعة الثانية من دليل قياس التجارة الرقمية الذي يشكل أساساً لمزيد من المساعدة التقنية وبناء القدرات الإحصائية في هذا المجال.

وساهم الفريق أيضاً في تقرير مشترك لتحليل التجارة الرقمية من أجل التنمية والفرص المتاحة والتحديات التي تواجه الاقتصادات النامية.

وبالإضافة إلى ذلك، قادت الشعبة عمل فرقة عمل جديدة تركز على قياس قيمة التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وتسعى إلى وضع مبادئ توجيهية لتوفير مزيد من الإحصاءات وزيادة جودتها وقابليتها للمقارنة.

وفي الختام، استضافت الشعبة الدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وقدمت مجموعة من التوصيات المتفق عليها في مجال السياسات لمساعدة البلدان على الاستفادة من البيانات في دفع عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام.

تشكيل مستقبل الاقتصاد الرقمي

عُقد الأسبوع الإلكتروني (eWeek 2023) تحت شعار "تشكيل مستقبل الاقتصاد الرقمي"، في جنيف وعلى الإنترنت في كانون الأول/ديسمبر.

وستكون وثيقته الختامية المعنونة *"رؤية جنيف بشأن مستقبل الاقتصاد الرقمي"* بمثابة مساهمة في الاتفاق الرقمي العالمي ومؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل المقرر عقده في أيلول/سبتمبر 2024.

وتتناول الوثيقة قضايا ملحة، مثل سد الفجوة الرقمية واستخدام التجارة الإلكترونية لمساعدة أقل البلدان نمواً على مضاعفة حصتها من التجارة العالمية ودعم البلدان ذات الجاهزية الرقمية وتمكين الأعمال التجارية من جميع الأحجام من تحقيق قيمة من التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

الترشيح لجوائز الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2023

كان برنامج التدريب من أجل التجارة الذي يقوده الأونكتاد من بين المرشحين لجوائز الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2023.

وتساعد لعبة تسمى "مسعى الموانئ"، وهي لعبة مبتكرة أعدها البرنامج، الممارسين في جميع أنحاء العالم على فهم السبل التي تجعل إدارة الموانئ عاملاً رئيسياً في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فهماً أفضل.

وتضع لعبة لعب الأدوار المتعددة اللغات المشاركين في مقام مديري الموانئ التنفيذيين وتطلب منهم صياغة قرارات استثمار في الأنشطة المستدامة، استناداً إلى قاعدة البيانات الواقعية لبرنامج استدامة الموانئ العالمية.

وأشركت اللعبة الرقمية أكثر من 600 1 من المتخصصين في مجال الموانئ في العالم وحولتهم إلى سفراء للأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة.

وقدم برنامج التدريب من أجل التجارة أيضاً تدريباً يركز على بناء قدرة الموانئ على الصمود في مواجهة الأوبئة استقطب رقماً قياسياً بلغ 774 1 مشاركاً من 134 بلداً. وحصلت الدورة التدريبية على تقييمات متميزة، فبلغت نسبة الرضا والنجاح 92% و78% على التوالي.

أنا سعيد جداً لأنني كنت جزءاً من دورة الفقرة التدريبية (P166)166 [حول القضايا الرئيسية على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي]، فقد فتحت ذهني حقاً. وكان جميع مقدمي عروض الأونكتاد ممتازين وكان هناك مجموعة واسعة من الخبراء الوطنيين اختيروا بعناية.

داركو ميتيف

مستشار أول، قسم إجراءات العبور والحدود، إدارة الجمارك، إدارة الجمارك، مقدونيا الشمالية

بناء القدرات يؤتي أُكله

واصلت الشعبة تقديم التدريب لواضعي السياسات والدبلوماسيين المقيمين في جنيف وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين حول القضايا الحاسمة ذات الصلة بجدول الأعمال الاقتصادي الدولي.

ونُفذ جزء كبير من هذه الجهود من خلال برنامج يُعرف باسم "الفقرة 166 "، وهو مستمد من الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك التي اعتُمدت في مؤتمر الأونكتاد العاشر الذي يُعقد كل أربع سنوات في عام 2000.

وفي إطار هذا البرنامج، عُقدت دورتان إقليميتان في عام 2023، في سكوبيي والقاهرة على التوالي. وأقرّ المشاركون بأن الدورة التدريبية عززت فهمهم للقضايا الاقتصادية والتجارية، بدءاً من التحول الهيكلي إلى أحدث التطورات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

وفي مجال تيسير التجارة والنقل، ساعدت الشعبة البلدان النامية في تنفيذ الإصلاحات، لا سيما اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، المصممة لتبسيط الإجراءات الرسمية وخفض تكاليف التجارة. وعمل الأونكتاد مع 70 بلداً شريكاً و10 جماعات اقتصادية إقليمية في مجال تيسير التجارة في عام 2023، وعقد أكثر من 200 حلقة دراسية واجتماع عبر الإنترنت شارك فيها أكثر من 1 100 مشارك كان قرابة 50 في المائة منهم من النساء.

وقدمت الشعبة أيضاً المساعدة التقنية وبناء القدرات والخدمات الاستشارية والتحليلات لتسهيل نقل المعرفة وتمكين اللجان الوطنية لتيسير التجارة.

أهم المشاريع

الأسبوع الإلكتروني 2023

- عقد أكثر من 150 جلسة، من بينها 18 جلسة رفيعة المستوى
- أكثر من 3 500 مشاركاً مسجلاً من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية
- ساهم أكثر من 720 من المتحدثين والمنسقين
- 159 دولة ممثلة
- أُعلن عن فوزه في حفل توزيع جوائز جنيف التاسعة المسماة Engage Awards بالفئة الخاصة "الاجتماعات الفعالة والمبتكرة"، لاستخدام الذكاء الاصطناعي في إعداد التقارير عن الاجتماعات خلال الأسبوع الإلكتروني eWeek 2023.

برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية

102

38 بلداً من أقل البلدان نمواً
23 دولة نامية غير ساحلية
دولة جزرية صغيرة نامية

13

مشروع شباك موحد

- بربادوس
- بوروندي
- جزر القمر
- جامايكا
- كازاخستان
- رواندا
- سانت فنسنت وجزر غرينادين
- سان تومي وبرينسيبي
- تيمور - ليشتي
- تركمانستان
- أوغندا
- فانواتو
- زمبابوي

نقل الدراية التقنية

أكثر من 300 دورة تدريبية
أكثر من 3 000 مشارك

65 المشروعات التشغيلية

مشروعاً تشغيلياً (من بينها 14 مشروعاً إقليمياً ودولياً)

غامبيا

%23
زيادة
في إيرادات الجمارك من 2022 على 2023

جمهورية مولدوفا

15
دقيقة
للتحقق من صحة صادرات المنتجات المحلية

نيبال

تخليص الشحنات في أقل من 20 ساعة

20
ساعة

شركاء التمويل

الحكومة
بنك التمويل الآسيوي
بنك التنمية الأفريقي
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير
الاتحاد الأوروبي
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
ترید مارك أفريقيا
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
البنك الدولي

إنها فرصة ثمينة لاكتساب المعرفة والرؤى في الأجندة الاقتصادية الدولية. وأتاحت الدورات الإقليمية، مثل برنامج الفقرة 166، منصة للدبلوماسيين أمثالي لتبادل الأفكار والتواصل وتعزيز فهم القضايا الاقتصادية.

خزامى و. م. حنون
سكرتير ثالث، وزارة الخارجية، دولة فلسطين

تستخدم ناميبيا أداة الأونكتاد لتتبع الإصلاحات، وهي أداة مهمة لدى اللجنة الوطنية لتيسير التجارة التي ترأسها الوكالة الناميبية لتنظيم التجارة. ويكفل متتبع الإصلاح استدامة اللجان الوطنية لتيسير التجارة، فهو يسهل إدارة المشروع ورصده ويتيح نقل المعرفة بشكل نظمي. ومنذ أن بدأت في استخدام أداة تتبع الإصلاح، تعلمت الكثير وتفاعلت بشكل أكبر مع أصحاب المصلحة.

جولييندا ماكيلي
كبير موظفي الجمارك والمكوس، هيئة الإيرادات في ناميبيا

إحصاءات الأونكتاد

تؤدي إحصاءات الأونكتاد دوراً محورياً في تنسيق جميع الأنشطة الإحصائية في المنظمة ودعمها على نحو يتيح إحصاءات عالية الجودة تلتزم بالمعايير الدولية.

ويتولى فريق الإحصاءات في الأونكتاد مسؤولية توفير الإحصاءات والمؤشرات الرسمية التي تشمل التجارة والتنمية والتمويل والتكنولوجيا والنقل والاستثمار والتنمية المستدامة وإجراء بحوث وتحليلات واتخاذ إجراءات قوية في مجال السياسات.

ويضع هذا الفريق أساليب ومعايير لجمع إحصاءات عالية الجودة تلتزم بالمعايير الدولية وتصنيفها ونشرها. وتشمل المهام الرئيسية إنتاج إحصاءات يُتحقق من صحتها بالاستعانة بمركز بيانات الأونكتاد للإحصاءات وتنسيق أنشطة البيانات واستخلاص الرؤى بأساليب مبتكرة والمساهمة في إعداد الإحصاءات العالمية.

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الإحصاءات على الصعيد الدولي لدعم القدرات الإحصائية الوطنية وتتعاون في جميع أنحاء العالم في وضع إحصاءات وأساليب جديدة ذات صلة بمواضيع ولاية الأونكتاد.

لمحة عامة

تقدم إحصاءات الأونكتاد بيانات دقيقة لإرشاد السياسات ورصد التقدم المحرز في كل اقتصاد في العالم على وجه التقريب. وفي عام 2023، أصدر الأونكتاد 130 إحصائية رسمية ووسّع نطاق تغطية مؤشر النمو الشامل، وهو أداة لتقييم شمول الاقتصادات واستدامتها، ليشمل 129 بلداً.

وتميز هذا العام بمشاركة دولية نشطة، فبالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قادت إحصاءات الأونكتاد مبادرة للأمم المتحدة بعنوان " تقييم ما يهم: إطار لإحراز تقدم أبعد من الناتج المحلي الإجمالي"، التي ستركز على الرفاه والترتيبات المبرمة مع الوكلاء واحترام الحياة وزيادة التضامن لتدارك أوجه عدم المساواة وبناء الحوكمة القائمة على المشاركة وإنشاء اقتصادات أخلاقية ومبتكرة وتعزيز القدرة على الصمود للحد من الضعف.

ووضع الأونكتاد أيضاً أساليب لتقييم تكلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونوقش كلا الموضوعين في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2023.

وساهم الأونكتاد مساهمة جوهرية في أدلة إحصاءات التجارة وربط إحصاءات الأعمال التجارية والتجارة لإيجاد رؤى جديدة، مع النهوض بإدارة البيانات العالمية وقيادة الجهود الرامية إلى تسليط الضوء على الاعتبارات الجنسانية في إحصاءات التجارة.

والأونكتاد هو الجهة الوصية على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وأسفر هذا الدور عن نتائج ملموسة في عام 2023، فأبلغت البلدان عن أول أرقام رسمية عن التدفقات المالية غير المشروعة، وذلك بفضل تنمية القدرات التي قام بها الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة.

وتشاركت البلدان الرائدة أيضاً البيانات الأولى عن إطار قياس التعاون بين بلدان الجنوب، وهي أداة أعدتها بلدان الجنوب العالمي لإبراز الدعم المتبادل فيما بينها في خطة عام 2030.

القضايا الرئيسية

- تقييم ما هو مهم: إطار لإحراز تقدم أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، لإعادة تقويم مفهوم "التقدم" في عالم غارق في أزمات متراكمة من المخاوف البيئية وأعباء الديون والحروب وانعدام الأمن.
- سد الفجوة في بيانات تمكين المرأة اقتصادياً حتى يتسنى اتخاذ إجراءات أكثر تركيزاً على الاعتبارات الجنسانية في مضمار السياسات ومساعدة البلدان النامية على إيجاد رؤى جديدة في مجال السياسات بربط البيانات الوطنية الحالية وإعادة استخدامها.
- إعداد أساليب وأدوات ذات مصداقية لتقييم تكلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة - بالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

النتائج

توفر إحصاءات الأونكتاد الإحصاءات والمؤشرات الرسمية للبحوث والتحليلات وإجراءات السياسات المتعلقة بالتجارة والتنمية، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا والنقل والاستثمار والتنمية المستدامة.

ويقدم فريق الإحصاء تحليلاً قائماً على البيانات لقضايا التجارة العالمية والتنمية مقترناً بتقنيات ومنهجيات مبتكرة لإيجاد رؤى جديدة، وهو أمر يدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز القدرات الإحصائية والتعاون الدولي.

ويسعى فريق الإحصاءات جاهداً إلى زيادة توافر البيانات الموثوقة وذات الصلة بالسياسات حيث تؤدي إحصاءات الأونكتاد دور بوابة للإحصاءات الرسمية المتعلقة بالتجارة والاقتصاد والقدرات الإنتاجية والاقتصاد الرقمي والإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف أنواع التجارة في البلاستيك والمحيطات والسلع والخدمات الإبداعية والتجارة البيولوجية وغيرها. وتُجمع إحصاءات التجارة في السلع والخدمات وتصدر بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية.

وفي أيلول/سبتمبر 2023، أصدر الأونكتاد مركز بيانات الأونكتاد المحدث التابع لإحصاءات الأونكتاد. وأُتيحت مجموعات بيانات جديدة، من بينها مؤشر النمو الشامل ومؤشر الجاهزية التكنولوجية والإنفاق الحكومي حسب القطاع. وفي عام 2023، سجلت إحصاءات الأونكتاد أكثر من 812 000 جلسة مع أكثر من 7,7 مليون مشاهدة للصفحة و505 000 عملية تنزيل بيانات أجراها زهاء 342 000 مستخدم.

الإحصاءات الجيدة لتحقيق التنمية

لا غنى عن الإحصاءات والتحليلات الموثوقة في الأوقات المضطربة. ولتحقيق هذه الغاية، تتعاون الخدمة مع فريق الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية وتوفر علم البيانات والمنهجيات، لا سيما بيانات الغذاء والطاقة والأسعار.

وفي منتصف الطريق إلى عام 2023، حاد التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن المسار الصحيح حيداناً شديداً. ولسد الفجوة في البيانات بغية اتخاذ إجراءات أكثر استهدافاً، أصدر الأونكتاد، في أيلول/سبتمبر، أول تقديرات لتكاليف تسريع الانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة والنهوض بالمساواة بين الجنسين، مصحوبة بمستودع أدوات لدعم الدول الأعضاء، وهو متاح على موقع الشبكي unctad.org/sdg-costing. ويشمل التحليل أكثر من 90 اقتصاداً و72 في المائة من سكان العالم، وهو يركز على 48 اقتصاداً نامياً.

وفي كانون الأول/ديسمبر، جمع دليل الإحصاءات الأرقام الرئيسية في تحليل تفاعلي جذاب للتجارة الدولية والاقتصاد والاستثمار والنقل البحري والتنمية. واستُكمل ذلك بنبض أهداف التنمية المستدامة للأونكتاد الذي يركز على الأرقام الرئيسية ولكنه يتناول قضايا التنمية المستدامة. وأُعيدت هيكلة نبض أهداف التنمية المستدامة في عام 2023 للتركيز على تعددية الأطراف وتمويل التنمية والتنويع والاستدامة.

وبالإضافة إلى ذلك، أُصدر مؤشر القدرات الإنتاجية 2,0 بمنهجية ومصادر بيانات معززة. ويعزز هذ التحديث أداة تعد حيوية للبلدان لتقييم قدراتها الإنتاجية وتصميم إجراءات فعالة في مجال السياسات. والبيانات متاحة على مركز بيانات إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).

دعم بناء القدرات

يصل الأونكتاد إلى مجموعة كبيرة من الإحصائيين ومستخدمي البيانات. وفي عام 2023، تولت منظمة التجارة العالمية وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وإحصاءات الأونكتاد وبرنامج التدريب من أجل التجارة تدريب 494 2 مشاركاً من 176 بلداً على طرائق تجميع إحصاءات التجارة الدولية واستخدامها.

وبلغت نسبة الحضور 58% من الذكور و42% من الإناث واجتاز 74% من المشاركين التدريب بنجاح وحصلوا على شهادة. وأظهرت ردود الفعل أن 89% من المتدربين راضون عن التدريب.

وفي سياق منفصل، ومن خلال مشروع يركز على تحسين الإحصاءات الجنسانية والتجارة في البلدان النامية، دُرِّب 106 مشاركين على ربط البيانات الإحصائية الوطنية الحالية لتقييم الاعتبارات الجنسانية في التجارة. وتتيح هذه العملية، التي تسمى "ربط البيانات الجزئية"، بديلاً فعالاً من حيث التكلفة ومستداماً لإنشاء استبيانات جديدة تُستخدم لمرة واحدة. وبالتعاون مع لجنتي الأمم المتحدة الإقليميتين لأفريقيا وأوروبا، عقد الأونكتاد دورات تناولت المنهجية المتبعة في هذا الشأن وأصدر مبادئ توجيهية للتجميع مستمدة من المشروع، بما في ذلك في منتدى الأمم المتحدة العالمي التاسع للإحصاءات الجنسانية.

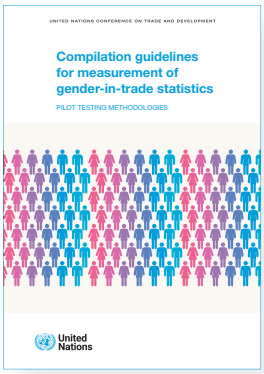

تعاون واسع النطاق

في عام 2023، أستهل الأونكتاد العمل على قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فوضع منهجيات بالتعاون مع 51 خبيراً من 16 بلداً و10 منظمات دولية.

وعقد الأونكتاد ولجان الأمم المتحدة الإقليمية اجتماعاً أقاليمياً لبدء مشروع عالمي لقياس التدفقات المالية غير المشروعة شمل تدريب 38 خبيراً من 10 بلدان.

وعلى نطاق أوسع في هذا الشأن، شارك قرابة 400 خبير في أحداث عبر الإنترنت وتبادلوا الخبرات القطرية في قياس الضرائب والتجارة والجريمة المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة.

وفي مشروع مع منظمة الصحة العالمية، أعدت إحصاءات الأونكتاد تصنيفات وأساليب جديدة لتفكيك بيانات التجارة في الأغذية المصنعة.

وفي عام 2021، مثلت الأغذية 8 في المائة من التجارة العالمية وبلغت قيمتها 1,7 تريليون دولار أمريكي، مقارنة بـنسبة 6 في المائة في عام 2000. وقد يكون لتركيبة تجارة الأغذية تأثيرات صحية مهمة. وهذا هو السبب في دعم عملية رصدها ببيانات التدفق التجاري التفصيلية التي ستصدر في إحصاءات الأونكتاد في أوائل عام 2024.

وفي عام 2023، عُزِّزت آليات التنسيق الإحصائي. ووقّعت الأمينة العامة للأونكتاد، ريبيكا غرينسبان، على إعلان الأونكتاد لجودة الإحصاءات كجزء من إطار الأونكتاد المتجدد لضمان جودة الإحصاءات، ووضعت تقويماً للإصدار الإحصائي على صعيد المنظمة وبرنامجاً إحصائياً سنوياً.

أهم المشاريع

- تنشيط مشروع عالمي، بقيادة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، لدعم **ثمانية بلدان** لإنتاج تقديرات موحدة **للتدفقات المالية غير المشروعة** وإثراء قدراتها في مجال التحقيق والتحليل من أجل الاستجابة الفعالة بهذه البيانات.
- الشروع في مشروع عالمي لمساعدة البلدان النامية على **تحديد حجم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشكل أفضل** لتعبئة الأموال لتحقيق التنمية المستدامة. وجمع اجتماع الخبراء الأول **16 بلداً نامياً** وأكثر من **10 منظمات شريكة** في برازيليا.
- اختتام مشروع حساب الأمم المتحدة الإنمائي **الذي استغرق أربع سنوات حول البيانات والإحصاءات من أجل سياسات تجارية أكثر مراعاة للمنظور الجنساني** الذي دعم ستة بلدان في إعداد الإحصاءات واستخدامها لمعالجة الفوارق بين الجنسين في التجارة.
- وضع الصيغة النهائية لنظام معلومات إحصاءات التجارة في الخدمات لجمع إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات وتصنيفها. وتستخدم **ثمانية بلدان في غرب أفريقيا** هذه الأداة لتعزيز قاعدة الأدلة للسياسات التجارية وإنتاج إحصاءات قابلة للمقارنة دولياً.

استشراف المستقبل

في عام 2023، قدم الأونكتاد إحصاءات عالية الجودة ساهمت في تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة وزيادة الشفافية وتزويد الحكومات وأصحاب المصلحة ببيانات قيمة وأدوات قائمة على الأدلة.

وبالتطلع إلى عام 2024، لا يزال الطلب على البيانات الموثوقة كبيراً. ويتجلى ذلك في القرارات السياسية رفيعة المستوى حيث طُلب من الأونكتاد "تعزيز بناء القدرات بشأن الإطار المفاهيمي الطوعي الأولي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب استناداً إلى الآليات التي تقودها البلدان" و"تقديم دعم أقوى للهيئات الوطنية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة" مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وفي سياق تمويل التنمية، توجد "حاجة إلى وضع مقاييس للتقدم على وجه السرعة" تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي. وتستدعي تلبية هذه الطلبات المتزايدة الداعية إلى تطوير الإحصاءات أن يشارك الأونكتاد مشاركة أقوى مع كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء الآخرين.

POLICE

مكتب نيويورك

واصل الأونكتاد تقديم مساهمات موضوعية في العمليات الحكومية الدولية والعمليات المشتركة بين الوكالات التي عُقدت في نيويورك. وفي عصر حافل بالتحديات التي تواجه تعددية الأطراف، كان للأونكتاد دور فعال في بناء توافق في الآراء في اللجنة الاقتصادية والمالية التابعة للجمعية العامة (اللجنة الثانية) بشأن قضايا إنمائية رئيسية عديدة، من بينها ما يلي:

- التجارة الدولية
- السلع الأساسية
- الاستثمار
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- العلوم والتكنولوجيا والابتكار
- الاقتصاد الإبداعي (بند جديد من بنود جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة تم تقديمه في عام 2023)
- القدرة على تحمل الديون
- التدفقات المالية غير المشروعة

تولى الأونكتاد زمام المبادرة في إعداد تقارير الأمين العام للأمم المتحدة عن القرارات المذكورة أعلاه وتقديمها. وأتاحت هذه التقارير معلومات أساسية لمناقشات اللجنة الثانية للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، قدم الأونكتاد دعماً مباشراً للمفاوضات التي استمرت شهراً كاملاً بشأن سبعة من أصل 41 قراراً نظرت فيها اللجنة الثانية خلال دورتها الثامنة والسبعين. ودعم الأونكتاد كذلك التفاوض على قرار جديد للجمعية العامة أعلن يوم 16 سبتمبر/أيلول يوماً دولياً للعلم والتكنولوجيا والابتكار في الجنوب.

وخلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، شارك الأونكتاد في تنظيم الحدث الجانبي المشترك بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) الذي تناول *تسخير السلع الأساسية لأغراض التنمية الاقتصادية المستدامة*. وشمل ذلك كلمة رئيسية ألقاها الدكتور جوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل، وسلط الضوء فيها على خبرة الأونكتاد في أحد أكثر مجالاته عراقة ورسوخاً.

ومن العناصر المهمة لمشاركة الأونكتاد في نيويورك مشاركة كبار مسؤولي الأونكتاد مشاركة مباشرة من خلال الإدلاء بكلمات، فعلى سبيل المثال شاركت الأمينة العامة للأونكتاد في سياق مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة وفي الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى زهاء 140 اجتماعاً ثنائياً قدم لها مكتب نيويورك الدعم. وساعدت هذه المشاركات في تحديد موضع عمل الأونكتاد في نيويورك وعززت مساهماته في المناقشات المتعددة الأطراف بشأن التنمية، بما في ذلك من خلال مبادرة الأونكتاد عالية الأثر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المسماة التحويل من أجل التجارة التي قُدمت خلال عطلة نهاية الأسبوع للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2023.

وفي الفترة التي سبقت أسبوع الجمعية العامة للأمم المتحدة الرفيع المستوى، دعت كوبا الأونكتاد، بصفتها رئيس مجموعة الـ 77، للمساهمة في قمة هافانا بشأن العلم والتكنولوجيا الـتي تعقدها مجموعة الـ 77 والصين. وكان لمشاركة الأونكتاد في هذا الحدث التي تم تنسيقها من نيويورك ضلع في تمهيد الطريق لموقف مجموعة الـ 77 بشأن سلسلة من المناقشات الحكومية الدولية.

وتعززت مشاركة الأونكتاد في نيويورك بمساهمة نائب الأمينة العامة للأونكتاد الجوهرية ورئيس مجلس التجارة والتنمية في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية ورئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التي تولى مكتب الأونكتاد في نيويورك تيسير عقدها جميعاً. وساهم مسؤولو الأونكتاد أيضاً في دورات الجمعية العامة، وخاصة اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، بما في ذلك اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة.

وطوال العام، اضطلع الأونكتاد في نيويورك بدور رائد في توجيه مساهماته في جدول أعمال آليات تمويل التنمية المحددة في خطة عمل أديس أبابا. وشمل ذلك دعم الأونكتاد في دوره بصفته أحد أصحاب المصلحة المؤسسيين الخمسة الرئيسيين في عملية تمويل التنمية وعضواً في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات ذات الصلة المسؤولة عن تقرير الأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، شارك الأونكتاد في الدعوة إلى عقد فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار الذي ينظم المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وهو آلية أنشأها برنامج عمل أديس أبابا.

وشارك الأونكتاد، مستعيناً في ذلك بخبرته الطويلة في مجال التحديات التي تواجهها البلدان التي تعيش أوضاعاً خاصة، في العمليات التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية. وساهم مكتب الأونكتاد في نيويورك على نطاق واسع في هذه العمليات، مستنداً في ذلك إلى الأعمال التي اضطلع بها الأونكتاد، ولا سيما مؤشر القدرات الإنتاجية، فضلاً عن عمل الأونكتاد في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والرقمنة والتمويل والاستثمار والتجارة، والنقل وتيسير التجارة.

وتم الاعتراف بمساهمة الأونكتاد في نيويورك بتضمين رئيس مكتب الأونكتاد في نيويورك في مجلس المستشارين المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، سعادة السيد دينيس فرانسيس.

Nations Unies
Commission économique pour l'Afrique

المكتب الإقليمي لأفريقيا

يعمل المكتب الإقليمي لأفريقيا الذي يقع في أديس أبابا، بإثيوبيا، على تعزيز عمل الأونكتاد في دعم البلدان الأفريقية وشعوبها للاستفادة من الاقتصاد العالمي. ويُعنى المكتب بتيسير مبادرات التجارة والتنمية التي يقودها الأونكتاد والمكرسة لتعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل في جميع أنحاء أفريقيا، ويشمل ذلك دعم تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وفي عام 2023، انتقل المكتب الإقليمي لأفريقيا إلى مجمع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا. وتضع هذه الخطوة الاستراتيجية المكتب في المجمع نفسه مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وتعزز التعاون المتزايد معها.

وخلال ذلك العام، نظّم المكتب حدثين لنشر الرسائل الرئيسية والتوصيات في مجال السياسات الواردة في *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2023* و*تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2023*.

وعزز هذان الحدثان اللذان أُتيحت المشاركة فيهما لأكثر من 100 من أصحاب المصلحة في أفريقيا الحوار حول مواضيع التقارير الذي ركز على ما تتمتع به أفريقيا من إمكانات للاستفادة من سلاسل الإمداد الكثيفة التكنولوجيا وتمويل التنمية القادرة على مواجهة الأزمات.

ووزع المكتب أيضاً 300 1 نسخة من تقارير الأونكتاد الرئيسية، فضلاً عن مجموعته من أدوات التعاون التقني، على السفارات والبعثات الدائمة في أديس أبابا والجامعات وغيرها من الجهات المعنية.

ولإبراز عمل الأونكتاد بشكل أكبر، زاد المكتب من تواصله مع الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء التي لديها بعثات دائمة وسفارات في أديس أبابا وغيرها من أصحاب المصلحة في أفريقيا.

ووسع المكتب أيضاً نطاق الاتصالات والتواصل مع فئات من الجمهور في جميع أنحاء أفريقيا وكثف جهوده لتعبئة الموارد لدعم المبادرات ذات الأولوية، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتيسير المساعدة التقنية في القارة.

وفي عام 2024، سيواصل المكتب مجالات عمله الرئيسية ومضاعفة الجهود تحقيقاً لما يلي:

- تنشيط المشاركة مع الدول الأعضاء واللجان الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين في جميع أنحاء أفريقيا، سعياً لإبراز مكانة الأونكتاد بشكل أفضل وتوسيع نطاق الشراكات.
- التعريف بعمل الأونكتاد الذي يشمل التقارير الرئيسية والمنشورات والمنتجات البحثية والمشاريع في أفريقيا وتسليط الضوء على الأنشطة التي تسعى إلى تنمية القارة.

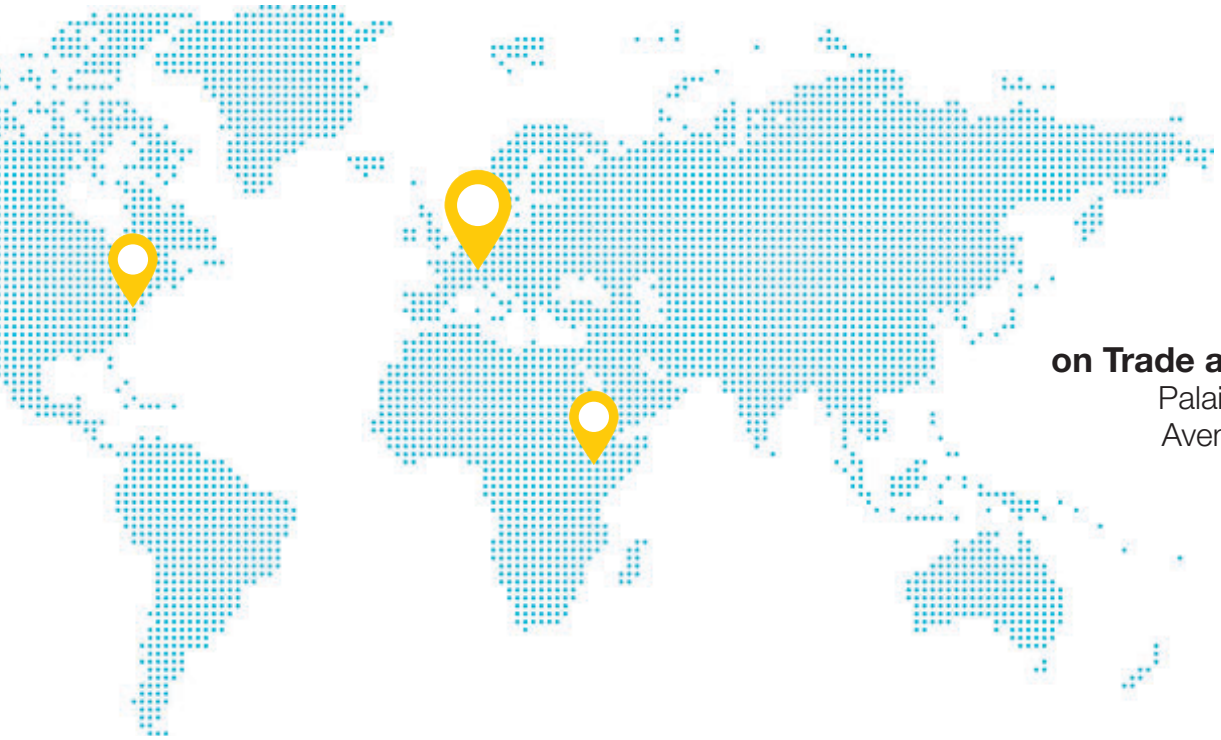

United Nations Conference on Trade and Development
Palais des Nations, 8-14
Avenue de la Paix, 1211
Geneva 10
Switzerland
+41 22 917 1234

حُرِّر هذا المنشور خارج الأونكتاد.

للاتصال بنا

إذا كنت تمثل إحدى الحكومات
أو بعثات الأمم المتحدة، يرجى الاتصال على:
ioss@unctad.org
+41 22 917 22 22

إذا كنت صحفياً وترغب في الحصول على موادنا الإعلامية،
يرجى التسجيل عبر الإنترنت أو الاتصال بمكتبنا الصحفي:
unctadpress@unctad.org
+41 22 917 58 25

إذا كنت تمثل إحدى منظمات المجتمع المدني،
يرجى الاتصال على:
cso@unctad.org
+41 22 917 58 25

لترتيب زيارات الطلاب، اتصل على:
unctadinfo@unctad.org

Printed at United Nations, Geneva – 2410371 **(A)** – October 2024 – 22 – **UNCTAD/OSG/2024/1**